



ضمان الاستثمارات

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

- نحو بيئة جاذبة للاستثمار في الدول العربية
- أداء الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2010
- آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية
- مؤشر التنافسية العالمية
- مؤشر تنمية تجارة التجزئة

فهرس المواضيع

3	الافتتاحية
4	أنشطة المؤسسة
5	تقارير دولية
11	دراسات
15	مؤشرات

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية
ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت،
دولة الكويت
هاتف: +965 24959555/000 - فاكس: +965 24959596/7
بريد إلكتروني: iai_res@dhaman.org
www.dhaman.org

المكتب الإقليمي: الرياض
ص.ب 25166 - الرياض 11466
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 14789280 - 14789270 +966
فاكس: 14781195 +966
بريد إلكتروني: riyadhoffice@dhaman.org



أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

- وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين. يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستثمرة في المشاريع الإيمائية بالدول العربية. وضد المخاطر التجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولتختلف دول العالم.
- ويتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.
- وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم وخصيل ديون الغير وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية. وتملك حصص فيها وتأسس شركات المعلومات وإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لصالح حكومات أو مؤسسات الأفطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

وهو أعلى سلطة في المؤسسة ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات) وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها ضمن صلاحيات أخرى، وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة. تفسير نصوص الاتفاقية وتعديلها وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين يتم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو الخولة له من قبل مجلس المساهمين. وتتضمن تلك الصلاحيات، ضمن مهام أخرى، إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية، إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

رئيساً	سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني
عضواً	سعادة الأستاذ / عدنان عيسى الخضير
عضواً	سعادة الأستاذ/ علي رمضان أشنبيش
عضواً	سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي
عضواً	سعادة الأستاذ/ سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي
عضواً	سعادة الدكتور/ علي عبد العزيز سليمان
عضواً	سعادة الأستاذ/ جبار وحيد حسن
عضواً	سعادة الأستاذ/ محمد جحدو

المدير العام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

نحو بيئة جاذبة للاستثمار في الدول العربية



جُمحت مجموعة الدول العربية في تحقيق إنجازات قياسية على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث قفزت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المنطقة خلال السنوات الخمس الأخيرة إلى نحو 376 مليار دولار أي ما يعادل 5 أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال السنوات الخمس السابقة لها. كما تضاعفت تدفقات الاستثمارات العربية البينية المباشرة خلال نفس الفترة إلى نحو 129 مليار دولار أي ما يزيد على 7 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة.

وتفعيل المنافسة الكاملة وتحسين مهارات العمالة إلى جانب دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وبما يعني انتهاج حزمة من السياسات من شأنها الحفاظ على تواصل النمو في الاستثمارات الواردة وخاصة تلك التي تعظم القيمة المضافة وتدعم نقل التقنيات المتقدمة والمهارات الإدارية والفنية، وتضمن توزيع أكثر عدالة لهذه التدفقات فيما بين مختلف الأقاليم الجغرافية داخل القطر الواحد، وكذلك فيما بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية والفرعية بما يؤدي في النهاية إلى استفادة قطاع عريض من مواطني المنطقة من منافع الاستثمار.

واستناداً إلى ما سبق، تواصل المؤسسة تعاونها مع دول المنطقة لضمان استمرار جهود تحسين بيئة الاستثمار خصوصاً مع الدور المهم الذي تقوم به، عبر أكثر من ثلاثة عقود، في تقديم الضمانات وتوفير نظم الحماية للمستثمرين في تيسير تدفق الاستثمارات العربية وغير العربية للمنطقة وتشجيع الصادرات العربية للأسواق العالمية والعربية، حيث بلغ حجم عملياتها التراكمي ما قيمته 5.2 مليار دولار بنهاية العام 2009. كما تواصل المؤسسة جهودها في تقديم المزيد من الخدمات المستحدثة والدعم الفني اللازم من خلال سعيها الدعوى لرسم صورة كلية عن التطورات الايجابية لمكونات مناخ الاستثمار العربي وأداء تدفقات الاستثمار المباشر الواردة من داخل المنطقة وخارجها، إضافة إلى التعريف بالقوانين التي تنظم العملية الاستثمارية في المنطقة والمساعدة في جهود الترويج لفرص الاستثمار في مختلف الدول وذلك من خلال المؤتمرات والفعاليات التي تنظمها أو تشارك فيها المؤسسة وكذلك مطبوعاتها الدورية ومحتويات موقعها الشبكي.

ليس هذا فحسب بل نحاول المؤسسة تحقيق سبق في تلبية تطلعات مجتمع الأعمال الدولي والعربي نحو استشراف بيئة الاستثمار في المنطقة لما لذلك من أهمية قصوى في توجيه الخطط والبرامج الاستثمارية والعالمية

وجاء ذلك بفضل عوامل جاذبة وأخرى دافعة، تركزت الجاذبة منها محلياً في الإصلاحات التي انتهجتها الحكومات العربية، وخاصة في الأونة الأخيرة، في البنية التحتية والجوانب التشريعية والمؤسسية والإجرائية بما أضفى مزيداً من المرونة على بيئة ممارسة الأعمال مع تحسن تصنيفها السيادي ووضعها وترتيبها في المؤشرات الدولية، إضافة إلى ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار في المنطقة مقارنة بنظيرتها بالخارج. أما بالنسبة للعوامل الدافعة فبعضها يرتبط بأداء الاقتصاد العالمي وحركات الشركات متعددة الجنسيات، والآخر يرتبط بردود الفعل على المستوى الإقليمي، حيث فضل العديد من المستثمرين العرب الإبقاء على استثماراتهم داخل المنطقة جنباً لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية ومن ثم حققت الاستثمارات العربية البينية قفزات متتالية.

إلا أنه وعلى الرغم من تلك الإنجازات لا تزال حصة المنطقة من الإجمالي العالمي لتلك التدفقات ضئيلة إذا ما قورنت بحصة الأقاليم الاقتصادية الأخرى، حيث لم تبلغ بعد الحجم المنشود في ضوء الاحتياجات التنموية لدول المنطقة، رغم تحسنها بدرجة ملحوظة إلى 7% عام 2009 مقارنة بنحو 0.4% فقط عام 2000، فضلاً عن التحفظات العديدة على التوزيع القطاعي والجغرافي لتلك التدفقات، الأمر الذي يشير إلى وجود بعض المعوقات التي لم يتم إزالتها كلياً بعد.

ولاشك أن مواجهة تلك التحديات تتطلب عملاً جماعياً مستمراً ليس من جانب الحكومات فحسب بل يمتد ليشمل المؤسسات العربية الخاصة والإقليمية لمواجهة التحديات والمستجدات على نحو فعال مع ضرورة إدراك أن تحسين مناخ الاستثمار عملية مستمرة عبر الزمن في ضوء الدروس المستفادة والخبرات المتراكمة تركز على تعزيز مزايا الموقع وحجم السوق وتسريع وتيرة النمو وتخفيض تكلفة المعاملات والخدمات والإنتاج



والإقليمية لدول المنطقة، حيث قامت، ولأول مرة اعتباراً من تقريرها مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، بإضافة جزء خاص بأفاق الاستثمار المباشر في الدول العربية يرصد التوقعات المستقبلية لأداء الاستثمارات المباشرة في المنطقة.

وقد جاءت توقعات المؤسسة للعام 2010 إيجابية بما يشير إلى إمكانية تجاوز المنطقة لتداعيات الأزمة واستعادة التدفقات الواردة إليها وتيرة النمو خلال العام بمعدلات ما بين 10%-15%، حيث من المرجح ان تجتذب 12 وجهة رئيسية عربية ما يزيد على 85 مليار دولار خلال عام 2010 وفق المؤشرات الأولية والتوقعات الحكومية والدولية خلال النصف الأول من العام الجاري، وكذلك وفق أداء العديد من العوامل المؤثرة في سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها: توقع استعادة هذه التدفقات عافيتها عالمياً بالإضافة إلى التطورات الايجابية في مجال السياسات الاستثمارية العربية على صعيد التشريعات واتفاقيات التعاون الدولي والجهود الترويجية لفرص الاستثمارية المعروضة حالياً بنحو 1338 فرصة بقيمة تصل إلى 720 مليار دولار.

وفي النهاية نود أن نؤكد أن المؤسسة لازال لديها الكثير لتقدمه بالتعاون مع حكومات المنطقة ومؤسساتها القطرية والإقليمية، وكذلك الجهات الدولية المختلفة نحو الوصول إلى بيئة جاذبة للاستثمار في الدول العربية وبما يخدم التنمية ويعود بالنفع على المواطن العربي .

والله ولي التوفيق...

فهد راشد الإبراهيمي

المدير العام

• عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الثالث (يوليو/سبتمبر) من عام 2010 تسلمت المؤسسة، 44 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تعمل في 6 دول عربية و4 دول أجنبية. كما أبرمت المؤسسة 10 عقود تأمين بقيمة إجمالية بلغت حوالي 174 مليون دولار.

وفيما يتعلق بعمليات ضمان الاستثمار فقد تسلمت المؤسسة، طلبين لضمان مشاريع استثمارية في دولتين عربيتين بقيمة إجمالية قدرها 55 مليون دولار في قطاعات تصنيع الزجاج ومواد البناء.

• الجهود التسويقية:

• الزيارات الميدانية:

قامت وفود المؤسسة بتنفيذ نحو 30 زيارة ميدانية لشركاء اقتصاديين وشركات ناشطة في مجالات الاستثمار والتصدير وخصوصاً في السعودية والكويت (دولة المقر).

• الحملات البريدية:

قامت المؤسسة بتنفيذ حملتين تسويقيتين عبر البريد، استهدفت الأولى المصدرين العرب في بعض الدول العربية بهدف التعريف بالخدمات التي توفرها المؤسسة في مجال تأمين ائتمان الصادرات وخدمات تأمين المبيعات المحلية. أما الحملة الثانية، فقد استهدفت المستثمرين في بعض الدول العربية أعضاء المؤسسة بغرض التعريف بالخدمات التي تقدمها المؤسسة في مجال ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية وآليات تنفيذها.

• الندوات والمؤتمرات

نظمت المؤسسة بالتعاون مع اتحاد الشركات الاستثمارية في الكويت ندوة بعنوان **”آليات تأمين استثمارات الشركات الكويتية في الدول العربية“**. يوم 28 سبتمبر (أيلول) 2010، وذلك بمقر غرفة تجارة وصناعة الكويت بهدف تعريف الشركات الاستثمارية الكويتية بالخدمات التي تقدمها المؤسسة في مجال ضمان الاستثمار في الدول العربية، وإلقاء الضوء على كيفية استفادة الشركات الاستثمارية الكويتية من اتفاقية التعاون المبرمة بين المؤسسة والاتحاد، والتي يمكن من خلالها للشركات الكويتية المستثمرة الاستفادة من تخفيضات لتكلفة ضمان استثماراتها الخارجية في الدول العربية ضد حزمة من المخاطر غير التجارية.

وكعادتها السنوية قامت المؤسسة بإطلاق تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 في دولة الكويت نيابة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **”الأنكتاد“**. وفي هذا الصدد، تم إعداد المادة الإعلامية وتوزيعها على مختلف وسائل الإعلام في دولة الكويت والتي تضمنت ملخصاً لأهم ما ورد بالتقرير مع التركيز على ملامح أداء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى والصادرة من المنطقة العربية خلال العام 2009.

أداء الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2010

توقف الأزمة النمو في تدويل الإنتاج. فخلال العامين الماضيين. سجل الانخفاض في القيمة المضافة لفروع الشركات عبر الوطنية معدلاً أقل من معدل تراجع النمو في الاقتصاد العالمي. ومن ثم فقد ارتفعت حصة الشركات عبر الوطنية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لتبلغ 11%. وتزايدت فرص العمل التي وفرتها تلك الشركات إلى 80 مليون فرصة عمل خلال عام 2009.

يعزى التراجع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً عام 2009 بشكل أساسي إلى تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود. كونها أكثر حساسية وتأثراً بالظروف المالية. حيث تراجع عددها بمعدل 34% خلال عام 2009 (وقيمتها بمعدل 65%). مقابل معدل تراجع بلغ 15% في عدد مشاريع الاستثمار الجديدة خلال العام. وجدير بالذكر أن التقرير توقع تزايد عدد صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود خلال عام 2010. مشيراً إلى ارتفاع عدد هذه العمليات بمعدل 36% خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2010 مقارنة بذات الفترة خلال السنة المنصرمة.

أجّاه الحكومات حول العالم نحو تطبيق سياسات واستحداث تشريعات وإجراءات من شأنها إعادة التوازن إلى سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة. وذلك على الرغم من استمرار الاتجاهات طويلة الأمد نحو التحرير وهي اعلي نسبة تحول في سياسات الاستثمار المعمول بها منذ أن بدأ التقرير في رصد هذه السياسات عام 1992.

محور التقرير:

انسجاماً مع مفاوضات كوبنهاجن 2009 حول التغيرات المناخية. والتي ركزت على أهداف تقليل الانبعاثات الضارة وكيفية تخفيض تكلفة الآثار الناجمة عن التغيرات المناخية. وكذلك تقرير الأنتكاد عن التجارة والتنمية في العام الماضي. والذي أشار إلى توافر فرص أمام الدول النامية يمكن أن تقدمها للتخفيف من مشكلة تغير

أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأنتكاد" أن الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي لا يزال متأثراً بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية خلال عام 2009. حيث أشار إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بنسبة 37% إلى 1114 مليار دولار. في أعقاب تراجع أيضاً بمعدل 16% عام 2008 أو مقابل 1771 مليار دولار ومقارنة مع نحو تريليوني دولار عام 2007. وذلك كنتيجة أساسية لاستمرار تراجع صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية وكذلك ضعف استجابة الأسواق الدولية. حيث شهدت كافة الأقاليم الاقتصادية حول العالم. خلال عام 2009. انخفاضا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة.

- الرئيسية (الأولي والصناعة والخدمات) وكذلك وفقاً لمعظم مكوناته الرئيسية: الاستثمار في أدوات حقوق الملكية. القروض البنينة فيما بين الشركات التابعة والشركات الأم. والأرباح المعاد استثمارها. وبينما لاحظ التقرير انخفاض استثمارات صناديق الملكية الخاصة المباشرة بمعدل 65%. أكد ارتفاع نظيرتها من صناديق الثروة السيادية بمعدل 15% وبما يمثل 10% من إجمالي التدفقات العالمية للعام 2009. مقابل أقل من 7% عام 2000. ونحو 22% عام 2007.

كما أشار التقرير إلى أن هناك تغييرات جوهريّة في أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سبقت الأزمة المالية العالمية. ومن المرجح استمرارها على نفس النمط في المديين القصير والمتوسط. ويرجح تقرير الاستثمار العالمي حدوث الآتي:

- استمرار تزايد حصة قطاع الصناعات التحويلية من هذه التدفقات على حساب حصة قطاع الخدمات والقطاع الأولي. رغم أن قطاع الصناعات التحويلية كان الأشد تضرراً في عام 2009. بناء على بيانات صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية. إذ سجل انخفاضاً بمعدل 77% مقارنة بعام 2008. بينما اقتصر الانكماش في القطاعين الأولي والخدمات على معدل 47% و57% على التوالي. ولكن بعض القطاعات الفرعية لهذين القطاعين تأثرت بدرجة أكبر. بلغت 87%. على سبيل المثال. في الخدمات المالية.

- استمرار أهمية الدور الذي تلعبه الشركات عبر الوطنية سواء على صعيد تدويل الإنتاج أو توفير فرص العمل. حيث لم

أظهرت بيانات التقرير استمرار ارتفاع الأهمية النسبية لحصص مجموعتي الدول النامية والاقتصادات المتحوّلة من التدفقات الواردة والصادرة عالمياً على حد سواء. وعلى الرغم من تراجع التدفقات الواردة إليهما بمعدل 27% خلال عام 2009. وتراجع التدفقات الصادرة منهما بمعدل 21% خلال نفس العام. فإن حصتهما من الإجمالي العالمي الوارد بلغت النصف تقريباً. بينما بلغت حصتهما من الإجمالي العالمي الصادر نحو الربع في عام 2009. وتوقع التقرير الريادة لهذه الدول في استعادة انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل القريب. بل ووصفها بأنها ستظل الوجهة الرئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حول العالم.

وقد حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على تصدر قائمة أكبر الدول حول العالم اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2009. تلتها الصين. ففرنسا. ثم هونغ كونغ. فالملكة المتحدة. روسيا. فألمانيا ثم المملكة العربية السعودية التي حلت في الترتيب الثامن عالمياً والأول عربياً. علماً بأن هذه الاقتصادات قطعت شوطاً لا بأس به بوصفها مصادر هامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية.

أما على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عالمياً خلال عام 2009. فقد انخفضت بمعدل بلغ 43% لتصل إلى 1101 مليار دولار مقابل 1929 مليار دولار عام 2008. كنتيجة أساسية لتأثير الركود الاقتصادي خلال عام 2009. بما يتجاوز معدل تراجع التدفقات الواردة والذي بلغ 37% خلال نفس العام.

وجدير بالذكر أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تقلصت في كافة القطاعات الاقتصادية

فعلى سبيل المثال، اجتذبت الدول الإفريقية تدفقات من مصادر جديدة ولاسيما من الدول النامية خاصة مع تعافي أسعار السلع الأساسية والمواد الخام. ويتوقع التقرير حدوث تحسن ولكن ببطء في مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أفريقيا عام 2010. أما بالنسبة للتدفقات المنجّهة إلى دول جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، والتي تميزت بأنها أقل الدول حول العالم تأثراً بالأزمة الأخيرة نتيجة لتقدمها الصناعي، فمن المتوقع أن ينتشر هذا التقدم الصناعي ليشمل المزيد من الصناعات بل ويمتد إلى دول مجاورة. وفي منطقة غرب آسيا، التي تتضمن بطبيعة الحال 12 دولة عربية بالإضافة إلى تركيا، فمن المتوقع أن تحفز خطط التنمية الطموحة المعلنة في تلك الدول والتزام الحكومات بتنفيذها مستويات تلك التدفقات الواردة إلى المنطقة بل وانتعاشها خلال عام 2010.

وساهم بدرجة كبيرة تراجع صفقات الاندماج والشراء عبر الحدود الدولية في منطقة دول أمريكا اللاتينية، حيث استحوذت الشركات المحلية الوطنية على الشركات الأجنبية خلال عام 2009. في انكماش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة. ومن المتوقع أن تنشط التدفقات الواردة إلى المنطقة خلال عام 2010، وكذلك الصادرة منها بفعل التوجه العالمي للشركات عبر الوطنية بالمنطقة بعد سنوات من التوجه الإقليمي.

وفيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات المتحوّلة ورابطة دول الكومنولث المستقلة، فمن المتوقع أن تسترد تلك التدفقات عافيتها خلال عام 2010 في ظل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وبفعل تنشيط برامج الخصخصة واستعادة اقتصادات المنطقة عافيتها. كما ساهمت المصارف الأجنبية في تحقيق نوع من الاستقرار في دول جنوب شرق أوروبا. أما بالنسبة للدول المتقدمة، فبعد أن شهدت تراجعاً على مدى العامين الماضيين، من المتوقع أن ترتفع التدفقات الواردة إليها خلال عام 2010، خصوصاً وأنها شهدت نمواً في الربع الأول من العام 2010 بمقدار أربع مرات ما كانت عليه في الفترة نفسها من العام 2009 في ظل رغبة حكومات تلك الدول تخفيض معدلاتها المرتفعة من البطالة وسط مخاوف بشأن التأثير السلبي للاستثمارات الصادرة على فرص العمل في الداخل.

في الاستثمارات الأجنبية منخفضة الكربون. كما لابد لصناع القرار من دور لتعظيم المنافع وتقليل المخاطر الناجمة عن أنشطة الاستثمارات الأجنبية منخفضة الكربون. إلا أن هذه المهمة ليست باليسيرة، وذلك نظراً لافتقار العديد من الدول النامية إلى الموارد المالية والقدرات المؤسسية لتنفيذ هذا الدور على نحو فعال. ومن ثم، فإن وجود مشروع عالمي لدعم الدول في هذا المجال يعد أمراً جوهرياً، وبناء على هذه الخلفية، يقترح تقرير الأكتاد إقامة شراكة عالمية للاستثمار منخفض الكربون بغرض التنسيق بين سياسات الاستثمار الوطنية لتشجيع هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية ومعالجة مشكلة التغير المناخي. على أن تشمل على عناصر رئيسية، تتمثل في: انتهاج استراتيجيات تشجيع الاستثمار ونشر التكنولوجيا ذات الصلة بمبادئ الحفاظ على نظافة البيئة وتضمن حمايتها، تضمين أحكام اتفاقات الاستثمار الثنائية الدولية نصوصاً تضمن التخفيف من الآثار المترتبة على التغيرات المناخية، مع ضرورة تحقيق المواءمة بين الشركات حول العالم في مجال الإفصاح عن انبعاثاتها من الغازات الدفيئة، فضلاً عن إنشاء مركز عالمي لتقديم المساعدات الفنية في هذا المجال.

توقعات 2010

ويتوقع التقرير استعادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة انتعاشها خلال عام 2010 في معظم الأقاليم بفضل انتعاش أرباح الشركات وتحسن الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، لكن مع تباين أنماط وسمات تلك التدفقات الواردة من إقليم إلى آخر. حيث بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في الانتعاش منذ النصف الثاني من عام 2009، كما شهد النصف الأول من عام 2010، انتعاشاً متواضعاً. ما يشير إلى آفاق أكثر إشراقاً وتفاؤلاً على المدى القصير، حيث رجح التقرير أن تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً ما قيمته 1.2 تريليون دولار عام 2010، على أن تتراوح ما بين 1.3-1.5 تريليون دولار عام 2011، وما بين 1.6-2.0 تريليون دولار عام 2012. إلا أن التقرير عاد ونوه إلى أن هذه التوقعات لاتزال محفوفة بالمخاطر وعدم التيقن خصوصاً في ضوء هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي.

المناخ. ركز محور تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام على «الاستثمار في اقتصاد منخفض الكربون»، حيث يحاول تحديد، على وجه الخصوص، الدور الذي يمكن أن تلعبه الشركات عبر الوطنية لتقديم المساعدات المالية والدعم الفني للدول النامية في هذا المجال.

ووفقاً للتقرير، بلغت تقديرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأنشطة منخفضة الكربون خلال عام 2009 مستوى مرتفعاً أساساً قيمته 90 مليار دولار تركزت في 3 مجالات رئيسية، شملت: مصادر الطاقة المتجددة، وإعادة التدوير والتصنيع، والمنتجات ذات الصلة بالتكنولوجيا البيئية. ومن ثم فإن الفرص المتاحة لانتقال الاستثمار عبر الحدود للأنشطة منخفضة الكربون في المستقبل تعتبر هائلة، وذلك في ظل التوجه العالمي للتحويل إلى اقتصاد منخفض الكربون.

وفي هذا الصدد، أكد التقرير أن الاقتصاد العالمي قد تجاوز مرحلة مناقشة انتهاج سياسات عالمية للتصدي لظاهرة التغير المناخي من عدمه، بل وبلوغه مرحلة اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتحديد حجم هذه السياسات والإجراءات ونوعيتها وتحديد الجهات التي يقع على عاتقها تنفيذها وتفعيلها.

وبينما لم يكن عدد كبير من الدول النامية مصدراً للانبعاثات الضارة المسببة للاحتباس الحراري، تظل الفرص متاحة أمامها لجذب الاستثمارات الأجنبية منخفضة الكربون، لكنها تواجه تحديين رئيسيين، أولهما: توفير التمويل للاستثمار في أنشطة ملائمة، وثانيهما: الحصول على التكنولوجيا ذات الصلة، وتتضمن المنافع التي تعود على تلك الدول من ذلك: تعزيز قدراتها الإنتاجية، تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها، والمساهمة في التخفيف من الآثار السلبية للتغيرات المناخية، ومن ثم تسارع معدلات التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون، وهو أمر يعد حتمياً على المدى الطويل.

وفي هذا الصدد، يمكن للشركات عبر الوطنية أيضاً، والتي كانت مصدراً رئيسياً للانبعاثات الضارة، أن تكون مصدراً للاستثمارات في الأنشطة منخفضة الكربون وتمتد الدول النامية بالأدوات التقنية الجديدة للمساعدة في معالجة هذه التحديات، ولذلك فهي حتماً جزء من المشكلة والحل على حد سواء، وكحقيقة واقعة، فإن الشركات عبر الوطنية هي بالفعل نشطة

ملاحح الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى / الصادر من الدول العربية عام 2009 وفق تقرير الاستثمار العالمي 2010

لتراجع الإجمالي العالمي (37%) بمعدل جاوز التراجع في الإجمالي العربي (18%).

وتشير بيانات التقرير إلى ارتفاع التدفقات الواردة إلى 6 دول عربية (قطر، لبنان، السودان، الجزائر، الكويت والصومال)، فيما تراجعت في 15 دولة (السعودية، مصر، الإمارات، ليبيا، الأردن، سلطنة عمان، تونس، سورية، المغرب، العراق، البحرين، اليمن، جيبوتي، فلسطين وموريتانيا). وأوضح التقرير أن السعودية، وعلى الرغم من تراجع التدفقات الواردة إليها بمعدل 7% تقريباً، فإنها حافظت على تصدرها للقائمة عربياً كأكبر دولة مضيضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 35.5 مليار دولار وبحصة بلغت 44.9% من الإجمالي العربي، تلتها قطر التي تضاعفت التدفقات الواردة إليها لتحتل المرتبة الثانية عربياً بتدفقات بلغت 8.7 مليار دولار وبحصة 11.0% تركزت معظمها في قطاع الغاز المسال، ثم مصر التي تراجعت تدفقاتها الواردة بمعدل 29.3% لتحتل المرتبة الثالثة بتدفقات بلغت 6.7 مليار دولار وبحصة 8.5%. تلتها لبنان التي ارتفعت التدفقات الواردة إليها بمعدل 11% تقريباً لتبلغ 4.8 مليار دولار تركزت معظمها في القطاع العقاري، ثم الإمارات التي شهدت تراجعاً حاداً في التدفقات إليها بمعدل 70.8% نتيجة طبيعية لازمة ديون دبي.

وفيما يتعلق بتصنيف الدول العربية بحسب التدفقات الواردة كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت خلال العام 2009، فقد تصدر لبنان التصنيف بنسبة 69.4% بما يشير إلى اعتماد الاقتصاد اللبناني على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الأدوات الهامة لتمويل الاستثمار المحلي أو لردم فجوة التمويل الناجمة عن عدم كفاية المدخرات المحلية لتمويل الاستثمار الوطني. تلتها مجموعة الدول التي تضم كلاً من جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، قطر

أظهر تقرير الاستثمار العالمي لعام 2010 انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) بمعدل 18.3% إلى 79.2 مليار دولار عام 2009، بعد تحقيق قفزات متتالية خلال السنوات الست الأخيرة. مقارنة مع 96.9 مليار دولار عام 2008 وهو ما يتفق مع بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009 الصادر عن "ضمان"، في نهاية يونيو 2010، والذي أشار إلى تراجع التدفقات الواردة إلى الدول العربية (18 دولة) خلال العام 2009 إلى 80.7 مليار دولار. ويعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى الانكماش الحاد في الائتمان المصرفي بما ساهم في تراجع صفقات الاندماج والتملك داخل المنطقة العربية وتأجيل مشاريع التنمية في المنطقة التي تشتمل على حصة مرتفعة من الاستثمار الأجنبي.

التدفقات الواردة:

دولار، وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذباً خلال الفترة الماضية حيث تراجعت بشكل طفيف من 4.8% عام 2006 إلى 3.9% عام 2007 ثم عاودت الارتفاع إلى 5.5% عام 2008 قبل أن تقفز بقوة إلى 7.1% عام 2009، نتيجة

أشار التقرير إلى أن التدفقات الوافدة إلى الدول العربية (21 دولة) تمثل 7.1% من الإجمالي العالمي البالغ 1.1 تريليون دولار، 16.5% من إجمالي الدول النامية البالغ 478.3 مليار

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	الحصة من الإجمالي الدول العربية	معدل النمو 2009 / 2008 (%)
السعودية	12,097	17,140	22,821	38,151	35,514	44.86	(6.9)
قطر	2,500	3,500	4,700	4,107	8,722	11.02	112.4
مصر	5,376	10,043	11,578	9,495	6,712	8.48	(29.3)
لبنان	3,321	3,132	3,376	4,333	4,804	6.07	10.9
الإمارات	10,900	12,806	14,187	13,700	4,003	5.06	(70.8)
السودان	2,305	3,541	2,436	2,601	3,034	3.83	16.6
الجزائر	1,081	1,795	1,662	2,646	2,847	3.60	7.6
ليبيا	1,038	2,013	4,689	4,111	2,674	3.38	(35.0)
الأردن	1,984	3,544	2,622	2,829	2,385	3.01	(15.7)
سلطنة عمان	1,538	1,597	3,332	2,359	2,211	2.79	(6.3)
تونس	783	3,308	1,616	2,758	1,688	2.13	(38.8)
سورية	583	659	1,242	1,467	1,434	1.81	(2.2)
المغرب	1,653	2,450	2,803	2,487	1,331	1.68	(46.5)
العراق	515	383	972	1,856	1,070	1.35	(42.3)
البحرين	1,049	2,915	1,756	1,794	257	0.32	(85.7)
الكويت	234	122	116	(51)	145	0.18	384.3
اليمن	(302)	1,121	917	1,555	129	0.16	(91.7)
الصومال	24	96	141	87	108	0.14	24.1
جيبوتي	59	164	195	234	100	0.13	(57.3)
فلسطين	47	19	28	52	33	0.04	(36.5)
موريتانيا	814	106	138	338	(38)	(0.05)	(111.2)
إجمالي الدول العربية	47,600	70,453	81,327	96,909	79,163	100	(18.3)
الدول النامية	330,130	434,366	564,930	630,013	478,349	-	(24.1)
الدول العربية / الدول النامية (%)	14.42	16.22	14.40	15.38	16.55	-	-
العالم	985,796	1,459,133	2,099,973	1,770,873	1,114,189	-	(37.1)
الدول العربية / العالم (%)	4.83	4.83	3.87	5.47	7.10	-	-

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكاد)، تقرير الاستثمار العالمي 2010 وبحوث ضمان.

من موريتانيا، جيبوتي والصومال.

وقد حلت الكويت في المرتبة الأولى عربيًا كأكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات ظلت عند نفس مستواها تقريباً للعام السابق، حيث بلغت 8.7 مليار دولار وبحصة 35.8% من الإجمالي العربي. تلتها السعودية التي قفزت تدفقاتها الصادرة من 1.5 مليار دولار إلى 6.5 مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة الثانية وبحصة 26.7%. ثم قطر التي احتلت المرتبة الثالثة عربيًا بحصة 15.4% رغم تراجع التدفقات الصادرة منها بمعدل 37.4% لتبلغ ما قيمته 3.8 مليار دولار. بينما حلت الإمارات في المرتبة الرابعة عام 2009 بعد أن تخلت عن المرتبة الأولى للعام 2008. بفعل التراجع الحاد للتدفقات الصادرة منها لتبلغ 2.7 مليار دولار وبحصة 11.2% مقارنة بنحو 15.8 مليار دولار عام 2008. وذلك كنتيجة طبيعية لأزمة ديون دبي. وتلت الإمارات كل من ليبيا التي تراجعت منها التدفقات الصادرة بمعدل 80%. ثم لبنان التي ارتفعت التدفقات الصادرة منها بمعدل 14% ليقدما تدفقات تتجاوز المليار دولار. ثم كل من مصر، المغرب، سلطنة عمان، الجزائر، العراق بتدفقات تراوحت ما بين 100-500 مليون دولار. بينما جاءت التدفقات الصادرة من تونس، الأردن، اليمن، السودان وفلسطين أقل من 100 مليون دولار. وحققت كل من البحرين (التي كانت تحتل المرتبة الرابعة للعام 2008) وسورية صافي تدفق للداخل بما يشير إلى تصفية استثمارات بالخارج بما يتجاوز التدفقات الصادرة من الدولتين.

عمليات الاندماج والاستحواذ:

وعلى صعيد عمليات الاندماج والاستحواذ



تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة كنسبة من الاستثمارات المحلية 2009-2008

السنة	نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد / إجمالي تكوين رأس المال الثابت %	الدول
2009	أقل من أو = 20%	الجزائر (5.9%)، البحرين (4.6%)، الكويت (1.3%)، موريتانيا (5.1%)، المغرب (4.5%)، فلسطين (3.0%)، سلطنة عمان (15.0%)، سورية (10.2%)، تونس (15.6%)، الإمارات (7.7%)، اليمن (2.8%)
	21% - 50%	جيبوتي (26.3%)، مصر (22.3%)، العراق (29.8%)، الأردن (39.0%)، ليبيا (37.2%)، قطر (25.0%)، السعودية (43.5%)، الصومال (21.2%)، السودان (27.6%)
	51% - 75%	لبنان (69.4%)
	76% - 100%	لا يوجد
2008	أقل من أو = 20%	الجزائر (5.6%)، الكويت (0.2%)، المغرب (9.0%)، فلسطين (4.5%)، سلطنة عمان (13.2%)، قطر (11.1%)، الصومال (16.1%)، سورية (12.0%)
	21% - 50%	البحرين (25.7%)، مصر (31.2%)، العراق (39.3%)، الأردن (44.5%)، ليبيا (46.7%)، موريتانيا (49.8%)، السعودية (46.0%)، السودان (21.2%)، تونس (29.5%)، الإمارات (26.7%)، اليمن (27.9%)
	51% - 75%	جيبوتي (51.1%)، لبنان (71.3%)
	76% - 100%	لا يوجد
	أكبر من 100%	لا يوجد

إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية. ووفقاً للتقرير، ارتفعت التدفقات الصادرة من 6 دولة عربية. ارتفاعات متباينة (السعودية، لبنان، العراق، تونس، الأردن وفلسطين). وفي المقابل تراجعت من 11 دولة (الكويت، قطر، الإمارات، ليبيا، مصر، المغرب، سلطنة عمان، الجزائر، السودان، سورية والبحرين). وفي حين استقرت التدفقات الصادرة من اليمن عند نفس مستواها، لم تتوافر بيانات عن التدفقات الصادرة من كل

السعودية، الصومال والسودان بنسب تتراوح ما بين 21.2% إلى 43.5%. وأخيراً حلت كل من الجزائر، البحرين، الكويت، موريتانيا، المغرب، فلسطين، سلطنة عمان، سورية، تونس، الإمارات و اليمن، ضمن مجموعة الدول التي لا تتجاوز نسبة التدفقات الواردة من التكوين الرأسمالي حاجز الـ 20%.

التدفقات الصادرة:

أما فيما يتعلق بإجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الصادرة من الدول العربية، فقد أشار التقرير إلى أنها شهدت تراجعاً حاداً من 18 دولة عربية يرصدها التقرير خلال عام 2009 بنسبة 44.7% لتصل إلى 24.4 مليار دولار مقارنة بنحو 44.2 مليار دولار عام 2008. ويعزى هذا التراجع في التدفقات الصادرة، بدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة

تصنيف الدول العربية بحسب التدفقات للعام 2009

التدفقات الصادرة	التدفقات الواردة	المدى بالدولار
لا يوجد	السعودية	أكثر من 10 مليارات
الكويت - السعودية	قطر - مصر	(5 مليارات) إلى (أقل من 10 مليارات)
قطر - الإمارات	لبنان - الإمارات - السودان - الجزائر - ليبيا - الأردن - سلطنة عمان	(2 مليارات) إلى (أقل من 5 مليارات)
ليبيا - لبنان	تونس - سورية - المغرب - العراق	(1 مليارات) إلى (أقل من مليارين)
مصر	لا يوجد	(0.5 مليارات) إلى (أقل من مليار)
المغرب - سلطنة عمان - الجزائر	لا يوجد	(0.3 مليارات) إلى (أقل من 0.5 مليارات)
العراق	البحرين - الكويت - اليمن - الصومال - جيبوتي	(0.1 مليارات) إلى (أقل من 0.3 مليارات)
تونس - الأردن - اليمن - السودان - فلسطين - سورية - البحرين - موريتانيا - الصومال	فلسطين - موريتانيا	أقل من 0.1 مليار

عبر الحدود التي شهدتها الدول العربية مجتمعة. أشار التقرير إلى عمليات شراء بقيمة 27.845 مليار دولار خلال عام 2009 وبنمو بلغ 9.4% عن العام الماضي وبنسبة 37.64% من إجمالي الدول النامية البالغ 73.975 مليار دولار وبنسبة 11.15% من إجمالي العالم البالغ 249.732 مليار دولار. في حين بلغت عمليات البيع ما قيمته 2168 مليون دولار بتراجع بلغ 88.8% عن العام الماضي وبنسبة 5.55% من إجمالي الدول النامية البالغ 39.077 مليار دولار وبنسبة 0.87% من إجمالي العالم. وهو ما يشير إلى تباطؤ برامج التحول إلى ملكية القطاع الخاص (الخاصة) في دول المنطقة العربية.

السياسات والتشريعات الجديدة:

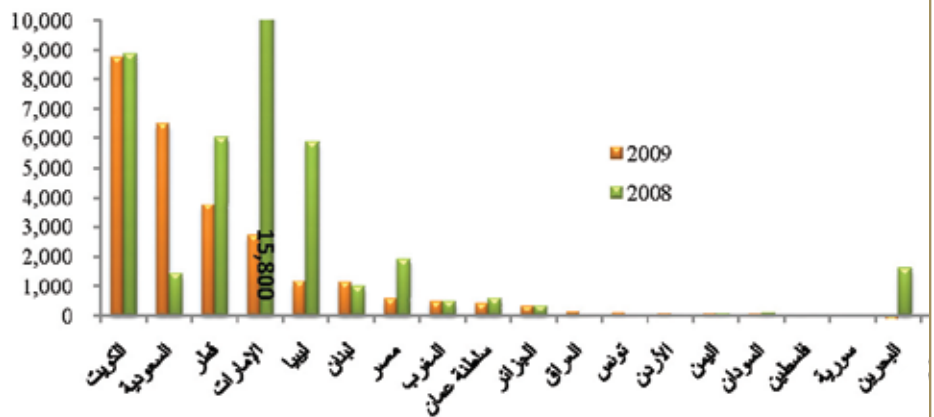
وأشار التقرير إلى مواصلة عدد من دول المنطقة انتهاج سياسات أكثر تحراً بغرض تهيئة مناخ الاستثمار وبيئة ممارسة الأعمال خلال عام 2009. فقد عمدت قطر إلى تحرير قطاعات اقتصادية بعينها تحرياً كاملاً أمام تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (وفقاً للقانون رقم 1 لسنة 2010) شملت الخدمات الاستشارية والرياضية والثقافية والترفيهية وتكنولوجيا المعلومات وخدمات التوزيع. في حين رفعت سورية سقف حصة الشريك الأجنبي في رأس مال المصارف إلى 60% (وفقاً للقانون رقم 3 لسنة 2010). بينما خفضت سلطنة عمان معدل الضريبة المفروضة على المشاريع الاستثمارية من أجل تحفيز جميع قطاعات الاقتصاد أو قطاعات ومناطق بعينها. كما أصدرت الجماهيرية الليبية قانون رقم 9 لسنة 2010 يشجع المستثمر الوطني والأجنبي على إقامة مشاريع استثمارية في إطار خطط التنمية الوطنية. أما الجزائر، فقد انتهجت الحكومة لوائح جديدة تحكم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية شملت تحديد نسبة 49% كحد أعلى لحصة الشريك الأجنبي في الشركات التي تعمل في إنتاج السلع والخدمات في السوق المحلي (قانون

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بالمليون دولار

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	الحصة من الإجمالي الدول العربية	معدل النمو 2009 / 2008 (%)
الكويت	5,142	8,240	10,156	8,858	8,737	35.77	(1.4)
السعودية	6,603	5,398	12,730	1,450	6,526	26.72	350.1
قطر	352	127	5,160	6,029	3,772	15.44	(37.4)
الإمارات	3,749	10,892	14,568	15,800	2,723	11.15	(82.8)
ليبيا	128	(534)	3,933	5,888	1,165	4.77	(80.2)
لبنان	715	875	848	987	1,126	4.61	14.1
مصر	92	148	665	1,920	571	2.34	(70.3)
المغرب	75	445	621	485	470	1.92	(3.1)
سلطنة عمان	234	275	(36)	585	406	1.66	(30.6)
الجزائر	57	35	295	318	309	1.27	(2.8)
العراق	89	305	8	34	116	0.47	241.2
تونس	13	33	20	42	77	0.32	83.3
الأردن	163	(138)	48	13	72	0.29	453.8
اليمن	65	56	54	66	66	0.27	0.0
السودان	-	7	11	98	45	0.18	(54.1)
فلسطين	13	125	(8)	(8)	36	0.15	550.0
سورية	80	(11)	2	2	(3)	(0.01)	(250.0)
البحرين	1,135	980	1,669	1,620	(1,791)	(7.33)	(210.6)
موريتانيا	2	5	4	4	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدول العربية	18,707	27,262	50,748	44,191	24,423	100	(44.7)
الدول النامية	127,140	228,691	292,147	296,286	229,159	-	(22.7)
الدول العربية / الدول النامية (%)	14.71	11.92	17.37	14.91	10.66	-	-
العالم	893,093	1,410,574	2,267,547	1,928,799	1,100,993	-	(42.9)
الدول العربية / العالم (%)	2.09	1.93	2.24	2.29	2.22	-	-

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد). تقرير الاستثمار العالمي 2010 وبحوث ضمان.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة من الدول العربية بالمليون دولار



الاستحواذ والاندماج للصناديق السيادية. وهو القطاع الذي كان يهيمن على أكبر الحصص بواقع 36% من إجمالي تلك العمليات حتى العام المالي 2008/2007. حيث بلغت حصة القطاع ما قيمته 200 مليون دولار فقط خلال العام المالي 2010/2009 بتراجع بلغ معدله 98% مقارنة مع حصته من إجمالي عملياتها خلال عام 2008/2007. كما أشار التقرير إلى تغيير هذه الصناديق وجهتها الاستثمارية خلال عام 2009 والى 5 شهور الأولى من عام 2010 إلى آسيا على حساب دول أوروبا وأمريكا الشمالية كون الدول الآسيوية الأقل تضررا بتداعيات الأزمة المالية العالمية.

التحسن في أسواق الأسهم العالمية خلال النصف الأخير من عام 2009. أسفر عن تعويض تلك الصناديق لجزء من خسائرها الدفترية في عدد من أسواق الأسهم العالمية. الأمر الذي ترتب عليه انخفاض طفيف للقيمة السوقية لمجموع موجودات تلك الصناديق خلال عام 2009 إلى 3.8 تريليون دولار مقارنة بنحو 4 تريليونات دولار في نهاية 2008.

أما استثماراتها الخارجية، فقد بلغت 22.9 مليار دولار عام 2009 بزيادة بمعدل 15% عن عام 2008. وفق التقرير الذي أشار إلى التراجع الحاد في حصة القطاع المالي من عمليات

الموازنة التكميلية رقم 01-09 الصادر بتاريخ 22 يوليو 2009).

ويرى التقرير أن المشاريع الإنمائية والخطط التي بدأتها بعض دول المنطقة تعد ضرورة لانتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ولاسيما إلى قطاعات الطاقة والعقار والخدمات، خصوصا مع تزامنها مع إجراءات وتدابير تشريعية وإجرائية حكومية لتحسين مناخ الاستثمار.

الصناديق السيادية:

وعلى صعيد النشاط الاستثماري للصناديق السيادية في المنطقة، أشار التقرير إلى أن

نصيب الدول العربية من صفقات الاندماج والتملك عبر الحدود الدولية

الدولة	كمشتر					كبايع						
	معدل النمو 2009 / 2008	نسبة 2009 من إجمالي الدول العربية	2009	2008	2007	2005 - 1995	معدل النمو 2009 / 2008	نسبة 2009 من إجمالي الدول العربية	2009	2008	2007	2005 - 1995
الإمارات	148	53.26	14,831	5,983	15,611	791	(76)	13.84	300	1,225	856	29
قطر	70	36.87	10,266	6,029	5,160	77	140	13.75	298	124	-	-
سلطنة عمان	49	3.21	893	601	79	20	-	-	-	10	621	-
ليبيا	1,078	2.16	601	51	-	43	(53)	6.69	145	307	200	-
المغرب	-	1.16	324	-	-	7	366	15.36	333	(125)	269	508
البحرين	(93)	1.16	323	4,497	1,002	73	-	-	-	178	190	22
لبنان	221	1.02	283	(233)	210	15	-	-	-	108	(153)	50
الكويت	(94)	0.45	124	2,147	1,416	(105)	(111)	(2.54)	(55)	496	3,963	26
السعودية	(92)	0.43	121	1,442	15,780	1,215	(59)	1.94	42	102	125	14
مصر	(98)	0.27	76	4,613	1,448	1,145	(94)	45.80	993	15,895	1,713	411
تونس	-	0.01	3	-	-	3	(97)	0.18	4	122	-	81
الأردن	-	-	-	322	45	1	(86)	4.98	108	773	440	121
سورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1
الجزائر	-	-	-	-	(47)	-	-	-	-	82	-	14
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-	33	-	-	-	-	34	-	1
اليمن	-	-	-	-	-	3	-	-	-	-	144	-
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	120
موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	375	5
الصومال	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الدول العربية	9	100	27,845	25,452	40,737	3,288	(89)	100	2,168	19,331	8,743	1,403
الدول النامية	(30)	-	73,975	105,849	144,830	25,868	(63)	-	39,077	104,812	100,381	40,624
الدول العربية / الدول النامية (%)	-	-	37.64	23.74	28.11	12.70	-	-	5.27	17.60	7.75	2.81
العالم	(65)	-	249,732	706,543	1,022,725	357,132	(65)	-	249,732	706,543	1,022,725	357,132
الدول العربية / العالم (%)	-	-	11.15	3.56	3.98	0.92	-	-	0.82	2.61	0.76	0.32

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد). تقرير الاستثمار العالمي 2010 وبحوث ضمان.

آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2010

دولة عربية بعرض نحو 1338 فرصة في مختلف المجالات بتكلفة تزيد على 720 مليار دولار.

• المدن الصناعية والمناطق الحرة:

حيث شهدت تطورات إيجابية، في معظم الدول العربية، على صعيد التسهيلات الإجرائية وتعزيز بنيتها التحتية، حيث توجد 35 منطقة حرة عربية موزعة على 13 دولة، بحجم تجارة بينية يبلغ نحو 8 مليارات دولار.

• الأداء الاقتصادي: توقع حسن

معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى 4.5% عام 2010، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي في يوليو 2010، مع توقع تحسن أداء التجارة الخارجية للدول العربية بمعدل 14% إلى 1.9 تريليون دولار عام 2010، فضلا عن انتهاء موجة اضطراب الأسواق المالية الدولية والعربية واستقرارها منذ منتصف عام 2009 وبدء موجة انتعاش جديدة في تلك الأسواق مع بداية عام 2010.

• ارتفاع فوائض النفط في الدول العربية، ونشاط الشركات عبر الوطنية العربية

والشركات الضخمة العاملة في قطاعات الاتصالات والسياحة والعقار والمصارف وتجارة التجزئة والبنية الأساسية خصوصا وان عددا منها ولاسيما شركات إماراتية وسعودية وقطرية أعلنت صراحة عن خطط لاستثمار مليارات الدولارات في دول مصر والسودان واليمن والمغرب وتونس والأردن والجزائر بما قد يؤثر إيجابيا على التدفقات الاستثمارية العربية البينية، عبر استغلال الفوائض في اقتناص الفرص الاستثمارية القيمة المتنوعة المتوافرة.

• توقع نمو أنشطة الدمج والاستحواذ في المنطقة العربية

لتصل في منطقة الخليج إلى 25 مليار دولار عام 2010 حيث بلغت قيمتها في الربع الأول من العام نحو 3.28 مليار دولار مقارنة مع 3.2 مليار دولار خلال العام 2009 برتمه، فضلا عن أن استطلاع رأي شمل 27 من أبرز قياديي المصارف الاستثمارية عالميا وإقليميا رسم صورة مشرقة لمسار صفقات الاستحواذ والدمج خصوصا أن هناك الكثير

بعد الهبوط الحاد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا في عام 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية يثور التساؤل حول إمكانية تجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لتداعيات الأزمة واستعادتها وتيرة النمو خلال العام 2010؟

ورغم صعوبة التنبؤ بدقة بما قد تسفر عنه تفاعلات العوامل الحاكمة وخاصة في ظل ارتفاع درجة عدم اليقين الحالية وردود أفعال اللاعبين الدوليين، فإنه من المرجح زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010 في المنطقة العربية بمعدلات محدودة تتراوح ما بين 10%-15% مقارنة بتدفقاته خلال عام 2009 لتصل إلى نحو 88 مليار دولار وفق السيناريو المتحفظ وأكثر من 91 مليار دولار وفق السيناريو المتفائل، وذلك استنادا إلى مجموعتين من المؤشرات أولهما: مؤشرات عامة إيجابية للعديد من العوامل المؤثرة على حركة الاستثمارات الوافدة إلى المنطقة بشكل عام، وثانيهما: مؤشرات أولية قطرية للتدفقات الواردة لكل دولة عربية خلال العام 2010 من واقع أرقام التدفقات الفصلية بالإضافة إلى توقعات المؤسسة.

أولا: مؤشرات المنطقة بشكل عام

• الإصلاحات المؤسسية ذات الجوانب التشريعية والإجرائية:

قيام 16 دولة عربية بتنفيذ 38 إصلاحا في بيئة أداء الأعمال لعام 2009 أهمها: تحرير بعض القطاعات الاقتصادية والمضي بخطى متسارعة في تنفيذ برامج التحول للملكية القطاع الخاص (الخصخصة) وخاصة في العراق، سورية، تونس والجزائر، قطر، إضافة إلى تسهيلات ملحوظة في مجال مشاريع الطاقة في الأردن وليبيا، فضلا عن تسهيلات ضريبية إضافية في قطر، المغرب والأردن وسلطنة عمان خلال الربع الأول من عام 2010 وتسهيلات إضافية في المناطق الحرة في مصر. كما شهدت العديد من دول المنطقة تطبيق حزمة مساعدات مالية حكومية، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى كل من الجزائر وليبيا ومصر وتونس وسورية والمغرب.

• الترتيبات العربية الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف:

وتشمل حاليا اتفاقتي "تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية" و"تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية"، إضافة إلى "اتفاقية أغادير" التي تضم كلا من الأردن ومصر وتونس والمغرب، وكذلك اتفاقية الاتحاد النقدي الخليجي، فضلا عن إبرام العديد من الدول العربية اتفاقيات متعددة الأطراف، لاسيما مع وكالة ضمان الاستثمار

متعددة الأطراف (ميجا)، والتي تضم 16 دولة عربية، وكذلك الاتفاقيات الدولية لفض نزاعات الاستثمار مع المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، هذا إلى جانب توقيع العديد من الدول العربية على الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات، ومنع الأزدواج الضريبي، ليصل عددها على أساس تراكمي بنهاية مايو 2010، إلى نحو 737 اتفاقية ثنائية لتشجيع الاستثمار BITs ونحو 381 اتفاقية تجنب الأزدواج الضريبي DTTs، منها نحو 34 اتفاقية خلال عام 2009.

• جهود الترويج:

تزايد نشاط هيئات ترويج الاستثمار في الدول العربية بأكثر من 400 فعالية خلال العام 2009 شملت 15 دولة وفق المصادر القطرية، كذلك تواصلت مساعي الدول العربية لافتتاح عدد من مكاتب التمثيل الخارجية وتنفيذ عدد من حملات الترويج الإعلامية والإعلانية.

• فرص الاستثمار:

واصلت الدول العربية هذا العام عرض المزيد من فرص الاستثمار بوتيرة أكثر اهتماما وذلك في إطار الخطط الاستثمارية الطموحة المعلنة من الدول العربية للسنوات المقبلة وخصوصا في مجالات الطاقة والبنية الأساسية بقيمة تصل إلى تريليون دولار منها ما يزيد على 750 مليار دولار معلنة خلال الفترة المقبلة نصفها فقط في دول مجلس التعاون الخليجي ونحو 200 مليار دولار في العراق وحدها، هذا إلى جانب قيام 20

على مدى الأعوام الستة المقبلة.

ومن المؤمل في **الكويت** زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وخاصة في قطاع الطاقة. لاسيما مع إعلان الحكومة عزمها استثمار 86 مليار دولار حتى عام 2030 على المشاريع الرأسمالية النفطية. إضافة إلى إعلان خطة حكومية للتنمية الشاملة تتضمن استثمار 104 مليارات دولار في مشاريع استثمارية تنموية سيكون للقطاع الخاص مساهمة رئيسية فيها. فضلا عما ستسفر عنه صفقة بيع شركة زين الكويتية في ابريل 2010 لمعظم أصول المجموعة في القارة الأفريقية لشركة "بهارتي" الهندية بقيمة 10.7 مليار دولار والمفاوضات الخاصة بطلب شركة "اتصالات" الإماراتية شراء جزء من شركة "زين" الكويتية بما يعادل 10.5 مليار دولار.

أما **المغرب** فمن المرجح أن تشهد نموا كبيرا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها لتصل إلى نحو 2585 مليون دولار في 2010. في ضوء توقعات حكومية ومؤسست دولية بتحقيق معدل نمو اقتصادي يبلغ 3.5%.

وتخطط **ليبيا** لاستقطاب تدفقات استثمار أجنبي مباشر داخل قطاعي النفط والغاز وخارجهما. بقيمة 3 مليارات دولار حيث يوجد العديد من الفرص الاستثمارية في صورة مشاريع لتكرير البترول وتسويقه ونقله. وكذلك الصناعات البتروكيمياوية. خصوصا مع تقديم حوافز تسمح بتملك المستثمر الأجنبي في تلك القطاعات. ومنها مصنع (زوار) للأسمدة ومصفاة (رأس لانوف). وفي ضوء توقع الانتهاء من وضع اللمسات الأخيرة على برنامج خصخصة قطاع الصناعات الكيماوية. إضافة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة على ساحل البحر المتوسط لجذب الاستثمارات إلى قطاعات خارج قطاع النفط والغاز.

وفي **الجزائر** من المتوقع حدوث هبوط نسبي في التدفقات إلى نحو 2.2 مليار دولار وفق مؤشرات النصف الأول من العام 2010 وكمحصلة للتغيرات التشريعية المتحفظة الأخيرة بشأن نسب مشاركة الجزائريين في رؤوس أموال الشركات وفي ضوء الإعلان عن خطط استثمارية لملياربه لشركات محلية وأجنبية مثل "سونلغاز". "توتال الفرنسية" في قطاعات الطاقة والاسمنت وغيرها.

أما **تونس** فتتوقع أن تحقّق استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بنحو 1.7 مليار دولار عام 2010. بعد أن عكست التدفقات الأولية للنصف الأول للعام نحو إلى 764

أهمها فيما يلي:

من المرجح أن يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة إضافية في **السعودية** خلال العام الحالي 2010 بنمو يزيد على 20% ليصل إلى نحو 42.6 مليار دولار. حيث أعلنت المملكة خلال 2010 أنها تعتزم استثمار (120 مليار دولار) في مشاريع تتعلق بقطاعي النفط والبتروكيمياويات خلال فترة السنوات الست المقبلة وتخصيص مبلغ 46 مليار دولار لتنفيذ ثلاثة مشاريع ضخمة في مجال تصنيع البتروكيمياويات. وكذلك استثمار 53.3 مليار دولار لبناء محطات معالجة المياه. فضلا عن إعلان شركات ومصاريف عالمية مثل بنك "ستاندرد تشاتردد بي إل سي" عن خطط لدخول السوق في المملكة خلال عام 2010.

ويتوقع استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة في **الإمارات** حول الـ 4 مليارات دولار تزامناً مع قانون الشركات الجديد المنتظر إقراره خلال عام 2010. الذي يخفف القيود المفروضة على حصة ملكية الأجانب وإمكانية رفعها إلى 100%. بموافقة حكومية ضمن شروط. فضلا عن توقعات عودة انتعاش القطاع العقاري الذي تراجعت أسعاره بشدة خلال الأزمة الأخيرة. إضافة إلى الفرص الاستثمارية العديدة التي تتيحها الخطط الحكومية في مشروعات البنية التحتية.

وفي **البحرين** من المتوقع معاودة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة ارتفاعها النسبي إلى حدود ما قيمته 300 مليون دولار في ضوء توقعات نمو اقتصاد المملكة بحوالي 4% خلال عام 2010 مقارنة بنحو 3.2% خلال عام 2009.

أما **قطر** فمن المتوقع أن تشهد استقرارا في الاستثمارات الأجنبية المرتفعة الواردة إليها عام 2010 حول 9 مليارات دولار بفضل المشاريع الضخمة التي تعتزم تنفيذها بقيمة 140 مليار دولار خلال 10 سنوات ونمو اقتصادي متوقع يبلغ 18.5% خلال عام 2010. فضلا عن جهودها في جذب الاستثمار.

وتأمل **سلطنة عمان** مزيدا من التدفقات حول 2.5 مليار دولار مع استحداث قانون جديد للضرائب في 2010 يمنح حوافز ضريبية ويخفض معدل الضريبة إلى 12%. خاصة مع السماح للمستثمر الأجنبي بتملك حصة من رأس المال تبلغ 70% مع إمكانية بلوغها 100% في مجالات معينة. إلى جانب إعلان السلطنة عن استثمارات بنحو 7.8 مليار دولار في مشاريع جديدة للمياه والكهرباء

من صفقات الاستحواذ الضخمة تم الاتفاق عليها من بينها صفقة شركة الاتصالات المتنقلة زين مع بهارتية بقيمة 10.7 مليارات دولار. فيما تظهر نتائج الربع الأول المالية لكبرى شركات المنطقة عودة إلى تحقيق نمو في الأرباح بما يعزز خطط النمو من خلال الاستحواذ. وذلك بالتزامن مع بقاء معظم مؤشرات ثقة المستثمرين في دول "مجلس التعاون الخليجي". في الخانة الإيجابية خلال الربع الأول من العام 2010.

• **الارتفاع المتوقع في استثمارات الدول الغربية التقليدية المصدرة للاستثمار إلى المنطقة العربية**

وخصوصا: الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي لاسيما مع تحسن أدائها الاقتصادي وتوقيعها اتفاقات للشراكة مع العديد من الدول العربية. هذا إلى جانب ظهور مصدرين عالميين جدد للاستثمار في الدول العربية ومنهم الصين التي تمتلك فائضا ماليا ضخما وتجارة ضخمة ومتنامية مع مختلف دول المنطقة بقيمة 143 مليار دولار وبنسبة 8.2% من تجارة العرب الخارجية لعام 2008 والهند التي تنشط في أسواق عديدة أبرزها الإمارات. إضافة إلى ماليزيا وعدد من الشركات الآسيوية الأخرى. يأتي ذلك مع توقعات بتركز تلك التدفقات في قطاع النفط والغاز والتعدين نتيجة استعادة الطلب العالمي على النفط لوتيرة النمو وارتفاع أسعاره العالمية. لاسيما مع إعلان عدد كبير من الشركات العالمية وخاصة النفطية عن خطط استثمارية مليارية في مشاريع داخل المنطقة ولاسيما في العراق.

• **توقعات نمو دور صناعة الضمان**

في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة والعالم حيث يتوقع ارتفاع مستويات الطلب على الحماية التأمينية من قبل الشركات والمصارف والمقرضين حول العالم بغرض الحفاظ على السيولة وتوافرها خلال العام 2010.

تانياً: المؤشرات الأولية القطرية لعام 2010:

أما على صعيد رصد الاتجاهات من واقع المؤشرات الأولية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية فرادى للشهور الأولى من عام 2010. وكذلك رصد الخطط والبرامج الاستثمارية للحكومات العربية والشركات الأجنبية داخل المنطقة فيمكن استعراض

شركات إماراتية اهتماماً جدياً بالفوز بعقود بناء حيث تأمل الحكومة في بناء مليون وحدة سكنية في غضون ثلاث سنوات.

ثالثاً: اتجاهات الاستثمار العربي البيئي لعام 2010:

أما على صعيد الاستثمار العربي البيئي، فقد شهدت الدول العربية تطورات لافتة كمية ونوعية في السنوات القليلة الماضية، أدت إلى حدوث نمو كبير في التدفقات البيئية، إضافة إلى حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع الجغرافي لتلك التدفقات سواء الصادرة أو الواردة وكذلك على صعيد التوزيع القطاعي، وفيما يلي أبرز ما تم رصد في هذا السياق:

- **تزايد الاستثمارات العربية في قطاع الزراعة ولاسيما في دول تقليدية مثل مصر والسودان مع سعي سورية والجزائر لاستقطاب استثمارات عربية في قطاعها الزراعي.** ففي مصر جُحت الحكومة التي ضخّت نحو ملياري دولار في مشروع توشكي في التفاهم مع الشركات العربية المستثمرة في المشروع على تسريع وتيرة أنشطتها ولاسيما بعد الهدوء النسبي لقضية حصة مصر من مياه النيل وخصوصاً شركة "الراجحي" السعودية للاستثمار الزراعي التي تقوم باستصلاح وزراعة 100 ألف فدان، وشركة "الملكة" للتنمية الزراعية السعودية، والتي تقوم باستصلاح نحو 120 ألف فدان. ووقع **السودان** اتفاقات لتأجير أراض زراعية مع بلدان من بينها الكويت والسعودية والأردن لزراعة القمح والذرة بصورة رئيسية، كما تتوقع **ليبيا** إبرام اتفاقات تأجير مع **مصر والسودان**. كما أعلنت الحكومة **السعودية** في مايو 2010، عن أن بعض المزارعين السعوديين من القطاع الخاص يعتزمون الاستثمار في **الجزائر** خصوصاً وان الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني، والتي أعلن تأسيسها برأسمال بلغ 800 مليون دولار، أعلنت أنها تتوجه أساساً إلى الاستثمار في الخارج، بعدما وجهت الحكومة الجزائرية دعوة إلى المستثمرين الأجانب لاستئجار أراض زراعية. هذا إلى جانب قيام **سورية**، في مارس 2010، بطرح مشروع المنطقة الاقتصادية الصناعية الخاصة: الزراعة السياحية الصناعية في منطقة "الغاب"، بمساحة 140 ألف

واستناداً إلى جهود الترويج البارزة ولاسيما في مجال الأحداث والفعاليات الترويجية.

وفي **سورية** من المرجح نمو التدفقات إلى 1.9 مليار دولار خصوصاً مع مؤشرات الربع الأول من عام 2010 الإيجابية حيث بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي 12 مشروعاً، منها: 3 مشاريع استثمارية كويتية، 3 مشاريع استثمارية تركية، مشروعان للبنان ومشروع للأردن وآخر للإمارات إضافة إلى مشروع لبناني - كويتي مشترك ومشروع للعراق.

كما يشهد **اليمن** إقبالاً واضحاً من قبل شركات خليجية وخصوصاً من السعودية والإمارات وقطر على تنفيذ مشروعات ضخمة ولاسيما في قطاعات العقار والموانئ والصناعة تعززها جهود الحكومة المتواصلة لتحسين مناخ الاستثمار على المستويين التشريعي والإجرائي بعيداً عن الأجواء السياسية السائدة وهو ما يتضح من مؤشرات الربع الثاني التي شهدت وفق بيانات الهيئة العامة للاستثمار تسجيل مشاريع برؤوس أموال أجنبية بلغت قيمتها 10 ملايين دولار تصدرتها المشاريع الأردنية ثم السعودية والبريطانية ثم اللبنانية والكندية على التوالي من إجمالي مشاريع مسجلة برؤوس أموال قيمتها 152 مليون دولار في النصف الأول للعام.

ويتوقع **العراق** نمواً كبيراً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال عام 2010 وخصوصاً إذا ما تم حسم تشكيل الحكومة الجديدة لتصل التوقعات إلى 1.2 مليار دولار حيث أتفق والأمم المتحدة في نوفمبر 2009 على إطار أولي لشراكة تنمية جديدة، تهدف إلى تعزيز الخدمات الاجتماعية والنمو الاقتصادي على مدى السنوات الخمس المقبلة، من خلال تنفيذ مشاريع بقيمة 200 مليار دولار، ضمن الخطط الخمسية لتنمية العراق. كاستثمارات في مجال الخدمات والتحفيز الاقتصادي وحماية البيئة للفترة 2010-2014. ويتوقع أن يهيمن قطاع الطاقة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية بفضل تعهدات العديد من الشركات العالمية بضح ما يزيد على 20 مليار دولار في المدى القصير ونحو 50 مليار دولار على المدى الأطول. كما يتوقع أن يتم ضخ المزيد من الاستثمارات الأجنبية في قطاعات أخرى أبرزها البنية التحتية والإسكان والمرافق لا سيما مع تحقيق المزيد من الاستقرار السياسي والأمني حيث ضاعف العراق في مارس 2010 هدفه لبناء 500 ألف وحدة سكنية بعدما أبدت شركات دولية ومنها

مليون دولار، في ضوء الاهتمام بإجاز مشاريع في قطاعات الخدمات العملية، وتقنيات الاتصال، والمعلومات والخدمات الموجهة للمؤسسة والطاقات البديلة والخدمات الطبية والصحية.

وفي **مصر** خفضت وزارة الاستثمار توقعاتها لحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة من نحو 10 مليارات إلى نحو 8 مليارات دولار، وذلك في ضوء التدفقات الفعلية للنصف الأول للعام 2010 بقيمة 4.132 مليار دولار والتقارير الدولية بشأن التطورات الاقتصادية والسياسية، وما يرجح استقرار التدفقات قرب مستوياتها المرتفعة إعلان شركات عالمية وعربية عن خطط استثمارية، ولاسيما في قطاع الطاقة.

ويواصل **السودان** جهوده لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم توقع هبوطها النسبي إلى 2.4 مليار دولار بالنظر إلى التطورات السياسية المرتقبة بالتزامن مع تطورات إيجابية منها: إعلان شركات إماراتية ومصرية عن خطط استثمارية طموحة، فضلاً عن توقعات تفعيل العديد من المشاريع العربية في القطاع الزراعي. كذلك أعلنت الحكومة السودانية في مارس 2010 عن مساهمتها بنحو 100 مليون دولار في رأسمال صندوق مشترك مع القطاع الخاص المصري للاستثمار الزراعي في السودان والتصنيع الغذائي في مصر مع توقعات برفع رأسماله إلى مليار دولار.

أما **الأردن** فمن المتوقع أن يشهد قفزة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، إلى نحو 2.5 مليار دولار علماً بأن التدفقات الفعلية للنصف الأول للعام 2010، بلغت 904 ملايين دولار، وفي ضوء إقرار قانون ضريبة الدخل الجديد وتخفيض النسب الضريبية وإلغاء 11 رسماً كانت مفروضة على الدخل، إعلان الملكة خطة إستراتيجية وطنية للطاقة حتى عام 2020، باستثمارات تقدر قيمتها بنحو 18 مليار دولار، وكذلك إعلان شركات عالمية وعربية عن خطط استثمارية ومنها: إعلان الصندوق الاستثماري السويسري "غلوبال إيميرجنج ماركتس ليمتد" في أبريل 2010 عن عزمه استثمار 110 ملايين دولار في شركة "المستثمرون العرب المتحدون الأردنية"، ونحو 108 ملايين دولار في شركة تعمير الأردنية القابضة.

وبأمل **لبنان** في الحفاظ على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرتفعة الواردة خلال 2010 لتصل إلى نحو 4 مليارات دولار رغم الأجواء السياسية السائدة،

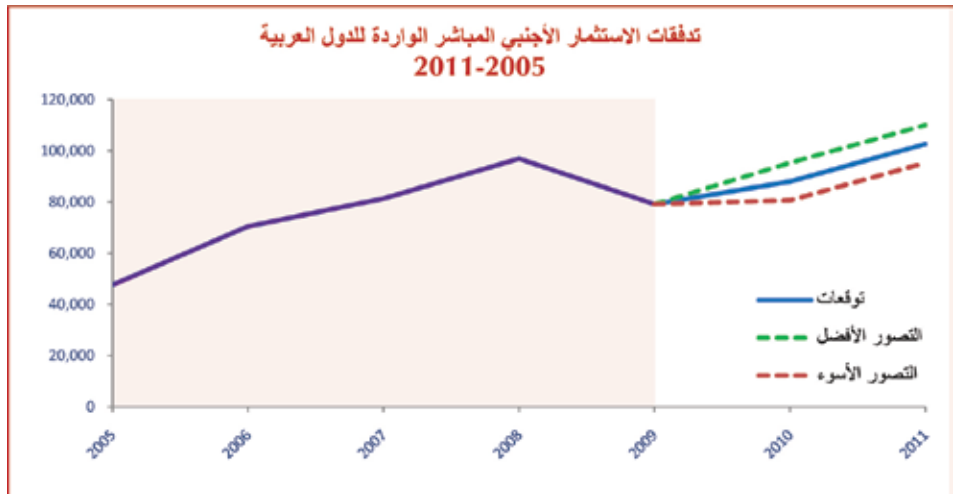
توقعات المؤسسة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية خلال عام 2010				
الدولة	تدفقات 2009	التدفقات المتوقعة 2010	الفرق المتوقع %	النمو المتوقع %
الأردن	2,385	2500	115	5
الإمارات	4,003	4100	97	2
البحرين	257	303.4	46	18
تونس	1,688	1727	39	2
الجزائر	2,847	2200	647-	23-
جيبوتي	100	211	111	111
السعودية	35,514	42616.8	7,103	20
السودان	3,034	2400	634-	21-
سورية	1,434	1850	416	29
الصومال	108	121.5	14	13
العراق	1,070	1208	138	13
سلطنة عمان	2,211	2487.4	276	13
فلسطين	33	37	4	12
قطر	8,722	9,000	278	3
الكويت	145	*100	45-	31-
لبنان	4,804	3915.6	888-	18-
ليبيا	2,674	3008.3	334	13
مصر	6,712	8000	1,288	19
المغرب	1,331	2585	1,254	94
موريتانيا	38-	90.3	128	338
اليمن	129	350	221	171
المجموع	79,201	88,811	9,610	12.1

المصدر: توقعات ضمان

* من المرجح حدوث قفزة في التدفقات نتيجة صفقة شركة زين مع بهاراتي الهندية وفي حال إتمام صفقتها مع اتصالات الإماراتية

معظم الدول العربية عن خطط لإنشاء المزيد من المناطق الصناعية الضخمة وتوسعة القائم منها فضلا عن إعلان عدد منها عن حوافز ومزايا وتسهيلات جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام والاستثمار في الصناعة بشكل خاص ولاسيما الصناعات ذات التوجه التصديري.

- **تنامي دور القطاع المالي وخاصة القطاع المصرفي في تعزيز التدفقات الاستثمارية البنائية في المنطقة العربية خصوصا مع وجود مؤسسات مصرفية ضخمة تمتلك فوائض مالية كبيرة وترغب في التوسع داخل المنطقة بالتزامن مع قيام المزيد من دول المنطقة بتحرير قطاعاتها أمام الاستثمار العربي في إطار برامج قطرية أو تنفيذًا لاتفاقات دولية في هذا الإطار.**
- **إعلان عدد كبير من الشركات عبر الوطنية العربية عن عزمها تنفيذ برامج وخطط استثمارية طموحة داخل المنطقة بداية من عام 2010.** وذلك في شكل صفقات اندماج وتملك وكذلك عمليات تأسيس للمشاريع الجديدة سواء التي تمت بالفعل أو المعلن عنها.



«زين» الكويتية في أبريل 2010 معظم أصول المجموعة في القارة الإفريقية لشركة «بهارتي» الهندية بقيمة تصل إلى 10.7 مليار دولار فضلا عما ستسفر عنه المفاوضات الخاصة بطلب شركة «اتصالات» الإماراتية بشراء حصة من شركة «زين» بما يعادل 10.5 مليار دولار. كما أعلنت «كيوتل» القطرية في مارس 2009 إنها تنوي استثمار مبلغ يصل إلى مليار دولار في أنشطتها الخارجية التي تشمل دولاً عربية. ومفاوضات بيع علامة «جازي» المملوكة لشركة «أوراسكوم تليكوم. الجزائر» فرع «أوراسكوم تليكوم» المصرية بشكل كامل. هذا إلى جانب الاستثمارات الإضافية المتوقع ضخها من الشركات العربية العاملة في المنطقة.

• **الدور المتنامي لقطاع السياحة** وخصوصاً استثمارات الشركات الخليجية في دول المشرق والمغرب العربي ومصر. حيث يأتي هذا القطاع على رأس قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمار العربي البيني. ومن المتوقع وفق إعلان العديد من الشركات العربية والخليجية عن مشاريع مستقبلية طموحة بتكاليف ضخمة في دول المنطقة أن يعزز دوره في هذا المجال. وفي هذا السياق، طالبت المنظمة العربية للسياحة، بضرورة استكمال تأسيس بنك الاستثمار السياحي العربي، وأكدت استعدادها لتوفير الدعم الفني في مجال تقديم الفرص الاستثمارية السياحية وإعداد الشروط التشريعية لدراسات الجدوى للمشاريع السياحية.

• **زيادة دور قطاع الصناعة في تعزيز التدفقات الاستثمارية البنائية في المنطقة العربية خصوصا مع إعلان**

هكتار للمستثمرين بعد توقيع اتفاقية بين وزارة الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفاو لتنفيذ المشروع في مدة 15 شهرا يتم خلالها وضع الدراسات التنفيذية لكل نشاط.

• **تزايد الدور الذي يقوم به قطاع تجارة التجزئة في تعزيز الاستثمار العربي البيني** حيث أعلنت شركات عربية كبرى في هذا المجال عن خطط استثمارية وتوسعات طموحة داخل المنطقة ومنها مجموعة شركة غولدن بيراميدز بلازا السعودية المالكة لمشروع سيتي ستارز في مصر والتي تعتزم مواصلة توسعاتها في المنطقة، ومجموعة «ماجد الفطيم العقارية»، الإماراتية التي أعلنت، في مايو 2010 عن خططها لبناء أربعة مراكز تسوق جديدة في الإمارات ومصر وسورية ولبنان. باستثمارات إجمالية قدرها 3.5 مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. كما أعلنت مجموعة «سيف الفرير» أن مناطق بلاد الشام وشمال إفريقيا تحتاج إلى مراكز تسوق جديدة. كما أعلنت «إعمار مولز»، الإماراتية أنها تركز حاليا على السوقين السورية والمصرية لإقامة عدد من المشاريع العقارية المتخصصة في قطاع التجزئة فيهما.

• **الدور الكبير والتاريخي الذي يقوم به قطاع الاتصالات في تعزيز الاستثمارات العربية البنائية منذ بداية العقد الماضي والتوقع أن يتعزز خلال الفترة المقبلة مع التحركات الاستثمارية المتوقعة لشركات الاتصالات العربية الكبرى ومنها: زين الكويتية والاتصالات السعودية واتصالات الإمارات وأوراسكوم المصرية وكيوتل القطرية وبتلكو البحرينية في المنطقة، حيث باعت**

مؤشر التنافسية العالمية 2011/2010

وكلما ارتفعت مستويات الأجور مع تحقيق التقدم في مراحل التنمية، انتقلت الاقتصادات إلى مرحلة التنمية الثانية. وخلالها تبدأ الاقتصادات في تطوير عمليات الإنتاج لتصبح أكثر كفاءة وفعالية في الارتقاء بجودة المنتج ليصبح أكثر قدرة على المنافسة الدولية. وفي هذه المرحلة، تعتمد التنافسية الدولية على مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة (مدى تطوير التدريب والتعليم العالي، مدى فعالية وكفاءة سوقي السلع والعمل، مدى عمق ونضج سوق المال، ومدى القدرة على الاستفادة من التقدم التقني الحالي، بالإضافة إلى مدى اتساع حجم السوق المحلي أو الخارجي). وتشمل تلك المرحلة دولا في مرحلة تعزيز فاعليتها الاقتصادية كتونس والأردن ولبنان.

ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثانية والثالثة وتشمل البحرين وسلطنة عمان .

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة من التنمية وفقا لتصنيف المؤشر ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة القدرة على توليد مستويات مرتفعة من الأجور وما يصاحبها من مستويات معيشية مرتفعة. وفي هذه المرحلة، تصبح الشركات، بفضل التقدم العلمي والتقني والاهتمام بحال البحوث والتطوير، قادرة على التوصل إلى ابتكارات فريدة يتم تحويلها إلى منتجات جديدة من خلال عمليات إنتاجية معقدة تم تصميمها وفقا لنتائج معتمدة لبحوث عمليات تعتمد مستويات متقدمة من العلم والتقنية وتشمل تلك المرحلة الإمارات فقط من الدول العربية .

منهجية المؤشر:

وفقا لمنهجية إعداد المؤشر، يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن خمس مراحل

صدر مؤشر التنافسية العالمية لعام 2010-2011 ضمن تقرير التنافسية العالمية، عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum (WEFORUM) ويقدم تقرير هذا العام، الذي يعتبر نتاجا للتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد بحوث عالمية، واستطلاع رأي أكثر من 15 ألف شخصية من كبار رجال الأعمال في 139 دولة صورة شاملة تضم عددا كبيرا من المؤشرات المتنوعة التي تغطي عوامل اقتصادية ومؤسسية وسياسات تلعب دورا مهما في تحديد مستوى الإنتاجية والازدهار في العديد من الدول الصناعية والنامية.

مؤشرات المتطلبات الأساسية (جودة المؤسسات العامة والخاصة، جودة البنية التحتية، مدى استقرار الاقتصاد الكلي ومستوى الرعاية الصحية والتعليم الأساسي). وتشمل تلك المرحلة عددا من الدول النامية منها موريتانيا من الدول العربية.

ثم المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الأولى والثانية وتشمل العدد الأكبر من الدول العربية وهي: الجزائر والسعودية ومصر والكويت وقطر وسورية وليبيا والمغرب.

تكمّن أهمية تقرير التنافسية العالمية الذي يصدر سنويا منذ العام 1979 في عدد من العناصر أهمها: تطوره خلال العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالمية لتنافسية الدول، إضافة إلى كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح لتسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصادات. علاوة على أنه إطار عام للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني، والأهم أنه يعمل كحافز على انتهاج الإصلاحات الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم.

ويشمل مؤشر التنافسية العالمية هذا العام 139 دولة منها 15 دولة عربية مقابل 133 دولة، و14 دولة عربية خلال مؤشر 2009-2010، حيث تم إضافة كل من: لبنان، أنغولا، كاب فيردي، رواندا، سوازيلاند، إيران، مولدوفا (التي تم استبعادها في تقرير العام السابق لعدم توفر بياناتها). في حين تم استبعاد سورينام (التي شملها تقرير العام السابق) لعدم توفر بيانات كافية عنها.

دليل المؤشر

يتكون مؤشر التنافسية العالمية، من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية: مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. وهذه المؤشرات الفرعية تتألف من 12 مكونا أساسيا تضم 111 مكونا فرعيا تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمي.

ووفقا للمؤشر، فإن الاقتصاد الذي يمر بالمرحلة الأولى من التنمية، يعتمد على عوامل الإنتاج من عمالة غير مؤهلة ورأس المال المتاح بالإضافة إلى الموارد الطبيعية المتاحة. وخلال هذه المرحلة، تعتمد الشركات على المنافسة السعرية وبيع السلع الأولية وتتسم مستويات إنتاجيتها بالانخفاض، وهو ما يعكسه تراجع مستويات الأجور، وفي سبيل الحفاظ على التنافسية في هذه المرحلة، يتم الاعتماد على مجموعة

مرحلة التنمية	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)
المرحلة الأولى: المتطلبات الأساسية	أقل من 2000
مرحلة انتقالية بين المرحلة الأولى والثانية	2000 - 3000
المرحلة الثانية: معززات الكفاءة	3000 - 9000
مرحلة انتقالية بين المرحلة الثانية والثالثة	9000 - 17000
المرحلة الثالثة: القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني	أكثر من 17000

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2011/2010، وبيحوث ضمنا

مراحل التنمية

المرحلة الأولى: المتطلبات الأساسية	مرحلة انتقالية بين المرحلة الأولى والثانية	المرحلة الثانية: معززات الكفاءة	مرحلة انتقالية بين المرحلة الثانية والثالثة	المرحلة الثالثة: القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني
موريتانيا	البحرين سلطنة عمان	الأردن لبنان تونس	البحرين سلطنة عمان	الإمارات
38	15	29	15	32
1	2	3	2	1
الهند هندوراس نيبال باكستان نيجيريا مولدوفا	بولندا المجر أوروغواي تنشلي	البرازيل الأرجنتين ماليزيا تايلاند روسيا تركيا	البحرين سلطنة عمان	ألمانيا الولايات المتحدة المملكة المتحدة استراليا سنغافورة معظم دول الاتحاد الأوروبي

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2011/2010، وبيحوث ضمنا

كما دعا التقرير لمواصلة الإصلاحات في مجالات عدة أهمها: التعليم بمراحله المختلفة مع التركيز على التعليم الثانوي والعالي بما يعزز عوامل الابتكار والتقدم العلمي والتقني في ظل تراجع معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية والتعليم العالي في عدد من دول المنطقة. رفع مستوى البنية التحتية. تحديث آليات تسويق المنتجات المحلية وتشجيع الصادرات. مواجهة تحديات سوق العمل وخصوصاً جمود التشريعات والقوانين ونظم التوظيف وتراجع مستويات الإنتاجية والأجور وتدني مستوى مشاركة المرأة في المجتمع والسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

أبرز ردود الفعل في دول المنطقة العربية

وقد تنوعت ردود فعل الحكومات والفعاليات الاقتصادية في الدول العربية على نتائج تقرير هذا العام حيث رحبت بعض الدول بنتائج التقرير واعتبرته شهادة دولية على تقدمها في عدد كبير من المجالات فيما التزمت غالبية الدول الصمت في حين تعاملت دول أخرى مع النتائج بشكل عملي عبر دراستها وتقديم التوصيات بشأنها بل والتركيز على مواطن الضعف في الأداء وكيفية إصلاحه ومثال على ذلك الإمارات والأردن.

ففي قطر ورغم تقدمها 5 مراكز في الترتيب العالمي واحتلالها قمة الترتيب العربي شددت على اهتمامها برصد المجالات التي شهدت تخلفاً عن الركب بما يستلزم استمرار بذل الجهود لا للحفاظ على المكانة المتقدمة التي وصلتها على

المتحدة التي تراجعت إلى المركز الرابع عالمياً. وبينما استقرت سنغافورة في المركز الثالث، حلت ألمانيا في المركز الخامس على حساب الدنمارك التي تراجعت إلى المركز التاسع. وجاءت اليابان في المركز السادس. ثم فنلندا. فهولندا. في حين تراجعت كندا بمرتبة واحدة لتحل في المركز العاشر. وعلى الجانب الآخر من المؤشر. حلت كل من (ساحل العاج. نيبال. موزنبيق. مالي. تيمور الشرقية. بوركينافاسو. موريتانيا. زيمبابوي. وبوروندي. أنجولا وتشاد) في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.

ترتيب الدول العربية في المؤشر

قفزت قطر خلال العام 5 مراكز في الترتيب العالمي لتحل الترتيب (17). وبذلك تصدرت مؤشر التنافسية العالمية عربياً. وتلتها في المراتب العشر الأولى عربياً كل من السعودية التي قفزت 7 مراكز لتحل الترتيب (21). ثم الإمارات التي تراجعت مركزين إلى الترتيب (25). ثم تونس التي قفزت 8 مراكز إلى الترتيب (32). تليها سلطنة عمان (34). الكويت (35). البحرين (37). ثم الأردن التي تراجعت 15 مركزاً إلى (65). فالغرب التي تراجعت مركزين إلى (75). ثم مصر التي تراجعت 11 مركزاً إلى (81). فالجزائر (86). في حين دخلت لبنان لأول مرة ضمن التقرير في المركز (92). ثم سورية التي تراجع ترتيبها 3 مراكز إلى (97). ثم ليبيا التي تراجع ترتيبها إلى (100). وأخيراً موريتانيا التي تراجعت 8 مراكز ليصل ترتيبها إلى (135).

ويبحث التقرير دول المنطقة على مواصلة الإصلاحات ولاسيما في القطاع المالي ويشمل (القطاع المصرفي. سوق الأوراق المالية وقطاع التأمين) بما يعزز الثقة في المؤسسات المالية لمواجهة الآثار السلبية والمعاكسة للأزمة الاقتصادية خصوصاً أنها أقل المؤسسات تأثراً بها إذ ما قورنت بأداء المؤسسات المالية في أقاليم اقتصادية أخرى. بفضل الفورة النفطية التي ساهمت في نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء وزيادة مستويات تحويلات العاملين في الخارج لدى دول عربية أخرى.

للتنمية الاقتصادية وفقاً لمعيارين هما: حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية (حيث تصنف الدولة في المرحلة الأولى إذا تجاوزت هذه الحصة ما نسبته 70%) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر صرف السوق. كما هو موضح بالجدول التالي:

مجموعة المؤشرات الفرعية	مراحل التنمية الاقتصادية		
	المرحلة الأولى %	المرحلة الثانية %	المرحلة الثالثة %
المتطلبات الأساسية	60	40	20
معززات الكفاءة	35	50	50
الابتكار والتقدم التقني والعلمي	5	10	30

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2011/2010. وبحوث ضمان

وبناء على هذين المعيارين. تم إعداد قائمة بالدول التي يغطيها المؤشر. وفيما يلي قائمة الدول العربية وفقاً لمراحل التنمية الخمس. علاوة على بعض الدول غير العربية التي تم إدراجها في الجدول التالي كأمثلة عملية بغرض الاسترشاد:

ولأغراض حساب المؤشر. تم الدمج فيما بين مجموعات المؤشرات الفرعية ومفهوم مراحل التنمية المشار إليه. حيث تم إسناد أوزان نسبية لكل دولة حسب مصفوفة مرحلة التنمية الاقتصادية التي تمر بها وفقاً لمنهجية التصنيف المعروفة سلفاً ومجموعات المؤشرات الفرعية المذكورة. ولأغراض التحديد الدقيق للأوزان النسبية التي يجب إسنادها لكل مجموعة من مجموعات المؤشرات الفرعية لكل مرحلة من مراحل التنمية المذكورة. تم اللجوء إلى تقدير دالة الانحدار المعروفة باسم "A Maximum Likelihood Regression" على متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كمتغير تابع وكل مجموعة مؤشرات فرعية. كمتغيرات مفسرة ومن ثم اعتبار قيم المعاملات Coefficients التي تم تقديرها لكل مرحلة تنمية. أوزان نسبية. كالتالي:

ترتيب دول العالم في المؤشر

لم تتغير قائمة أفضل عشر دول عالمياً في المؤشر مقارنة بالعام السابق. إلا أن ترتيب تلك الدول قد طاله التغيير. ففي حين حافظت سويسرا على تصدرها للسنة الثانية على التوالي. حلت السويد في المركز الثاني على حساب الولايات

الترتيب عربي	الدولة	الترتيب		التغيير في الترتيب
		2010/2009	2011/2010	
1	قطر	22	17	↑ 5
2	السعودية	28	21	↑ 7
3	الإمارات	23	25	↓ (2)
4	تونس	40	32	↑ 8
5	سلطنة عمان	41	34	↑ 7
6	الكويت	39	35	↑ 4
7	البحرين	38	37	↑ 1
8	الأردن	50	65	↓ (15)
9	المغرب	73	75	↓ (2)
10	مصر	70	81	↓ (11)
11	الجزائر	83	86	↓ (3)
12	لبنان	-	92	-
13	سورية	94	97	↓ (3)
14	ليبيا	88	100	↓ (12)
15	موريتانيا	127	135	↓ (8)

المصدر: تقرير التنافسية العالمية 2011/2010. وبحوث ضمان

الغرفة فسمما خاصا لتعزيز تنافسية المنتج الوطني عموما وبخاصة المنتجات الصناعية وتقديم التوصيات المناسبة التي من شأنها إيجاد بيئة أعمال محفزة وجاذبة للاستثمار على صعيد البنية التحتية والموارد البشرية والتشريعات والتمويل وخدمات الدعم وغيرها.

وفي مصر تم إبراز تراجع ترتيبها 11 مركزا وتحليل أسباب هذا التراجع والمطالبة بالتحرك على صعيد التحديات في سوق العمل الذي أصبح مُكبلا بالعديد من الأنظمة التي تعوق توظيف القدرات البشرية بشكل جيد يرفع الإنتاجية مع ضعف مشاركة المرأة في المجتمع.

كما ركزت الكويت رغم تقدمها 4 مراكز في الترتيب العالمي على أكثر العوامل إشكالية في ممارسة الأعمال بها والتي تمثلت في البيروقراطية الحكومية غير الفعالة (بنسبة 21.5%). تليها صعوبة الحصول على التمويل (17.4%). ثم القيود في قوانين العمل (17.3%). ثم عدم كفاية قوى العمل المؤهلة علمياً (9.7%) وضعف البنية التحتية (8.1%) والفساد (7.6%).

كما حافظت على ترتيبها السادس عالمياً وفقاً لمؤشرات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا.

أما الأردن فقد شهد تحركاً عاجلاً من رئيس الحكومة بتشكيل فريق عمل وطني لمناقشة تراجع ترتيب الأردن 15 مركزاً إلى المرتبة 65 في التقرير وأهمية تعزيز البيئة الاستثمارية في المملكة مع تكليف للوزارات المعنية باعتماد مؤشرات تقرير التنافسية كمعايير أداء أساسية والعمل على مراقبتها والتأكد من تطبيقها ومعالجة المشكلات التي يعاني منها المستثمرون وغيرهم. كما رحبت غرفة صناعة الأردن بالقرار وذكرت أنها أعدت دراسة حول التقرير كشفت أن القصور الأكبر جاء في مجموعة عوامل الابتكار والتطوير التي تراجمت بواقع 14 مركزاً. و مجموعة محفزات الكفاءة بواقع 7 مراكز. ومجموعة المتطلبات الأساسية بواقع 11 مرتبة (بقيادة محور البنية التحتية بواقع 19 مركزاً). كما ذكرت الدراسة أن الضرائب والبيروقراطية وقوانين العمل المقيدة وتراجع كفاءة مستوى التعليم للقوة العاملة وصعوبات الحصول على التمويل من أبرز التحديات. وفي سبيل ذلك أنشأت

مستوى المنطقة فقط بل وتحسين الترتيب على المستوى العالمي أيضاً.

كما أشار الأمين العام لمجلس الإمارات للتنافسية إلى أن تقرير هذه العام سجل تراجعاً للإمارات على صعيد بعض المؤشرات نظراً لعدم إصدار أو تنقيح القوانين المرتبطة بممارسة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية والتعامل بشكل مباشر مع نواحي الإعسار والإفلاس. وذلك رغم أن التقرير صنف الإمارات وللعام الثاني على التوالي ضمن المجموعة الثالثة. وهي أعلى مرتبة يتم تصنيف الدول بها. كما صنفت الإمارات بين أفضل عشر دول وفقاً لأكثر من 18 مؤشراً فرعياً على المستوى العالمي. حيث جاءت الإمارات في المرتبة الثالثة عالمياً في مجالات جودة البنية التحتية. متقدمة 3 مراكز. والثالثة أيضاً في مجال توفير الحكومة لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة. والرابعة عالمياً على مؤشرات الاستقرار الأمني وارتباطه الإيجابي ببيئة الأعمال وجودة البنية التحتية للنقل الجوي. والسادسة عالمياً في مجال كفاءة سوق البضائع. متقدمة 4 مراكز والسادس عالمياً على مؤشر جودة البنية التحتية للطرق. متقدمة من المركز السابع.

الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية

2010/2009						
الدولة	المؤشر الرئيسي (133 دولة)	المؤشرات الفرعية			الترتيب	الترتيب
		المتطلبات الأساسية	معدلات الكفاءة	عوامل الابتكار والتطور		
الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	النقاط
1 قطر	22	4.95	17	5.57	28	4.67
2 الإمارات	23	4.92	9	5.75	21	4.89
3 السعودية	28	4.75	30	5.17	38	4.49
4 البحرين	38	4.54	22	5.41	44	4.39
5 الكويت	39	4.53	40	5.02	63	4.08
6 تونس	40	4.50	35	5.09	56	4.14
7 سلطنة عمان	41	4.49	25	5.30	53	4.18
8 الأردن	50	4.30	46	4.74	66	4.06
9 مصر	70	4.04	78	4.21	80	3.87
10 المغرب	73	4.03	57	4.49	91	3.71
11 الجزائر	83	3.95	61	4.44	117	3.29
12 ليبيا	88	3.90	68	4.38	110	3.36
13 سورية	94	3.76	72	4.30	112	3.35
14 موريتانيا	127	3.25	125	3.43	129	3.01

2011/2010						
الدولة	المؤشر الرئيسي (139 دولة)	المؤشرات الفرعية			الترتيب	الترتيب
		المتطلبات الأساسية	معدلات الكفاءة	عوامل الابتكار والتطور		
الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب	النقاط
1 قطر	17	5.10	13	5.73	26	4.68
2 السعودية	21	4.95	28	5.32	27	4.67
3 الإمارات	25	4.89	8	5.82	21	4.82
4 تونس	32	4.65	31	5.25	50	4.28
5 سلطنة عمان	34	4.61	24	5.41	48	4.30
6 الكويت	35	4.59	36	5.16	68	4.03
7 البحرين	37	4.54	21	5.48	33	4.54
8 الأردن	65	4.21	57	4.67	73	3.98
9 المغرب	75	4.08	64	4.57	88	3.78
10 مصر	81	4.00	89	4.19	82	3.85
11 الجزائر	86	3.96	80	4.32	107	3.49
12 لبنان	92	3.89	106	3.87	70	4.00
13 سورية	97	3.78	83	4.28	117	3.38
14 ليبيا	100	3.74	88	4.20	127	3.19
15 موريتانيا	135	3.14	131	3.39	138	2.79

مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالمية 2010

(1) **المخاطر القطرية ومخاطر بيئة الأعمال (25%)**

(2) **مدى جاذبية السوق (25%) وتشمل:**

- نصيب الفرد من مبيعات التجزئة
- عدد السكان
- حصة سكان الحضر
- كفاءة بيئة الأعمال

(3) **مدى تشبع السوق (25%) وتشمل:**

- حصة مبيعات الشركات الدولية لتجارة التجزئة كنسبة من إجمالي المبيعات
- عدد الشركات الدولية لتجارة التجزئة
- نصيب الفرد المقيم بالحضر من مبيعات التجزئة الحديثة
- درجة المنافسة في سوق تجارة التجزئة

(4) **عنصر الزمن (25%)**: ويقصد به معدل النمو السنوي المركب لمبيعات التجزئة خلال السنوات الخمس السابقة لإصدار المؤشر.

وفي ضوء هذه المتغيرات الأربعة، يستقي المؤشر بياناته لعدد السكان من قواعد بيانات الأمم المتحدة، بيانات تقرير التنافسية العالمية للعام 2009/2008 الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، الإحصاءات الوطنية، تقرير اليورومني والبنك الدولي، إضافة إلى قواعد بيانات اليورومني الخاصة بشركات تجارة التجزئة حول العالم، إضافة إلى فروع شركة A.T. Kearney المنتشرة حول العالم والمنطقة العربية، حيث تمتلك أربعة فروع في كل من أبو ظبي ودبي والرياض والمنامة.

ويوصي التقرير شركات التجزئة العالمية بمواصلة توسعاتها المتوازنة جغرافياً عبر اختيار مجموعة من الاقتصادات صغيرة وكبيرة الحجم، على حد سواء، هذا التوازن الذي يمكن تلك الشركات من تحقيق نجاحات أكبر على المستوى العالمي، كما أوصى

غيرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة خريطة نشاط قطاع التجزئة في العالم وذلك لتباين انعكاسات الأزمة على هذا القطاع فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية نتيجة الاختلافات العديدة فيما بين هياكلها الاقتصادية وطبيعة أسواقها ومستويات الطلب، حيث تفوق أداء القطاع في الدول النامية عن أدائه في الدول المتقدمة والكبرى وعادت تجارة التجزئة في معظم الأسواق النامية بسرعة إلى مسارها الطبيعي بعد استيعاب آثار الأزمة بفضل قوة الطلب الناجم عن استمرار نمو الطبقة المتوسطة وامتداد المنافسة فيما بين المستثمرين المحليين والأجانب. أما بالنسبة لأسواق الدول المتقدمة، فقد شهدت تجارة التجزئة فيها خديبات عديدة على اثر تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية وتراجع مستويات الطلب، ترتب عليها انتهاج العديد من شركات بيع التجزئة برامج إعادة هيكلة شملت: تقليص عدد المتاجر أو تخفيض التكاليف والعمالة، وتطبيق سياسات ترويجية في شكل عروض تنطوي على تخفيض في الأسعار بشكل مجزٍ.

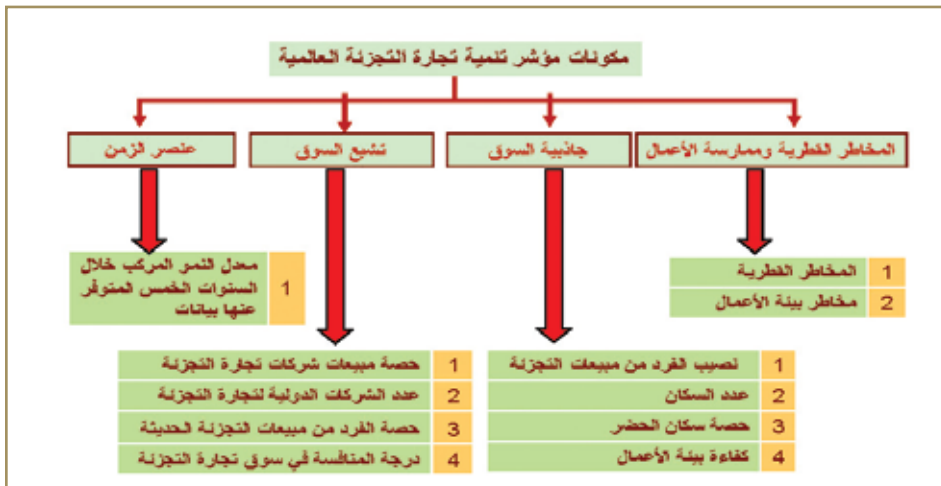
وانطلاقاً من الدور المتزايد لهذا القطاع في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة والعالم تتابع النشرة الفصلية «ضمان الاستثمار» مؤشراً تنمياً تجارة التجزئة العالمية Global Retail Development Index لعام 2010 الذي يصدر سنوياً منذ عام 2001 عن شركة A.T. Kearney إحدى أكبر الشركات الاستشارية في العلوم الإدارية في العالم، وذات حضور عالمي في قياس أداء الأسواق الرئيسية والناهضة، وتقديم الاستشارات الإستراتيجية، التشغيلية، التقنية والتنظيمية للشركات الرائدة في هذا المجال.

ولمؤشر خلال العامين 2009 و2010، حيث تراجعت خلال عام 2009 مبيعات شركات تجارة التجزئة في ظل انخفاض الطلب في السوق العقاري وشح الائتمان المصرفي وتراجع الإنفاق الاستهلاكي في معظم دول العالم المتقدم، أما خلال 2010 فيستعد جّار التجزئة عالمياً لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من قبل عبر زيادة المنافسة والاتجاه إلى الأسواق الناشئة والحيوية لضمان استمرار النمو في الأداء على المدى الطويل، وما يشجع على هذا الاتجاه ببطء مسارات النمو لدى الاقتصادات الكبرى والمتقدمة، بينما تستعد الاقتصادات النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط لنمو اقتصادي ملحوظ يشمل بالطبع قطاع تجارة التجزئة، وتتراوح قيم هذا المؤشر ما بين 0-100 نقطة، ويتم قياسه بالاعتماد على أربعة متغيرات هي:

لقد أضحت قطاع تجارة التجزئة من القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في عدد متزايد من الدول العربية ولاسيما خلال السنوات القليلة الماضية، حيث تزايدت معدلات دخول الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال ولاسيما الفرنسية والبريطانية منها إلى دول الخليج التي تعد أسواقها التقليدية في المنطقة، وكذلك إلى أسواق عربية جديدة نسبياً مثل مصر والمغرب والجزائر وتونس.

ويهدف المؤشر بشكل رئيسي إلى مساعدة الشركات الدولية لتجارة التجزئة على ترتيب أولويات استراتيجياتها الاستثمارية في دول الأسواق الناشئة والعالم النامي وكذلك مساعدتها على اتخاذ قرارات استثمارية توسعية ومواصلة نموها، من خلال توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة ورسم الاستراتيجية السليمة في 30 دولة ناشئة حول العالم، منها 7 دول عربية. وقد تم اختيار هذه الدول ضمن هذا المؤشر من قائمة تضمنت 185 دولة حول العالم بعد استيفاء هذه الدول لثلاثة معايير شملت: أن تزيد القيمة المقابلة للتصنيف السيادي لهذه الدولة عن 35 درجة ضمن التصنيف الصادر عن اليورومني، ويزيد عدد سكانها عن مليوني نسمة ويتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3000 دولار سنوياً.

ويقوم هذا المؤشر على فرضية أنه كلما تطورت



ترتيب الدول في مؤشر تنمية تجارة التجزئة 2010

نقاط مؤشر تنمية تجارة التجزئة العالية	عنصر الزمن %25	مدى تشبع السوق %25	المخاطر القطرية ومخاطر بيئة الأعمال %25	مدى جاذبية السوق %25	الدولة	الترتيب
64.0	86.6	32.9	85.8	50.6	الصين	1
62.6	24.5	56.2	94.3	75.4	الكويت	2
61.7	97.8	62.2	51.3	35.4	الهند	3
58.4	31.0	50.7	86.5	65.3	السعودية	4
57.8	36.9	46.6	74.3	73.5	البرازيل	5
57.5	38.3	27.5	92.3	71.8	ثييلي	6
57.5	32.0	18.8	100.0	79.1	الإمارات	7
55.9	23.1	58.6	74.3	67.7	أوروغواي	8
54.9	49.2	72.2	54.6	43.4	بيرو	9
53.1	61.8	32.0	55.1	63.5	روسيا	10
52.5	26.3	61.3	77.1	45.3	تونس	11
51.1	61.7	82.2	30.2	30.4	ألبانيا	12
50.9	41.6	85.7	45.5	30.9	مصر	13
50.2	89.1	50.2	49.4	12.3	فيتنام	14
48.8	46.9	56.0	60.6	31.8	المغرب	15
48.7	47.5	59.9	46.6	40.9	اندونيسيا	16
46.7	48.9	15.6	67.5	54.9	ماليزيا	17
46.6	28.9	40.5	52.5	64.6	تركيا	18
46.5	56.7	18.8	60.8	49.7	بلغاريا	19
45.6	52.2	60.8	28.0	41.7	مقدونيا	20
45.4	38.2	96.0	21.3	26.1	الجزائر	21
45.2	37.0	72.7	35.6	35.6	الفلبين	22
43.5	35.4	69.8	27.4	41.2	الدومينيكان	23
41.7	16.0	25.2	71.0	52.4	جنوب أفريقيا	24
41.5	20.9	11.1	69.6	64.3	المكسيك	25
40.0	21.9	48.8	44.0	45.0	كولومبيا	26
39.5	15.9	55.3	43.1	43.8	السلفادور	27
39.3	49.4	0.0	61.8	46.0	رومانيا	28
39.1	77.4	21.4	30.2	27.3	البوسنة والهرسك	29
35.5	11.9	70.4	30.5	29.3	غواتيمالا	30

التقرير بضرورة التركيز على الاقتصادات التي تمتلك فرصا للنمو والمتمثلة في زيادة إنفاق المستهلك على المنتجات ذات العلامات التجارية الشهيرة في ظل أجواء قليلة المنافسة أو عبر قيام حكوماتها بفتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية. إضافة إلى توفيرها حوافز ومزايا على شاكلة تقديم مستويات أقل لأسعار تأجير أو تملك العقارات. كما أشار التقرير إلى ضرورة إعداد دراسة جدوى مسبقة لاستراتيجية دخول هذه الأسواق تمكن تلك الشركات من تحقيق الأرباح ومواصلة النمو.

الدول العربية في المؤشر

ترتيب الدول العربية في مؤشر تنمية تجارة التجزئة				الدولة	الترتيب عربيا
الترتيب عالميا			التغير+(-)		
2009	2010	التغير+(-)			
-	-	-	2	الكويت	1
↑	1	5	4	السعودية	2
↓	(3)	4	7	الإمارات	3
↑	3	14	11	تونس	4
↑	2	15	13	مصر	5
↑	4	19	15	المغرب	6
↓	(10)	11	21	الجزائر	7

شمل مؤشر هذا العام 7 دول عربية. بإضافة دولة الكويت لأول مرة ضمن الدول النامية والناشئة التي يغطيها المؤشر. لتتصدر الترتيب عربياً حيث حلت في المركز الثاني عالمياً. وذلك بفضل بقاء السوق المحلي قويا رغم الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. فعلى الرغم من صغر حجم السوق الكويتي وعدد سكانه مقارنة بالدول الأخرى التي تليها في الترتيب. إلا أن الغالبية العظمى من سكان الكويت تعيش في المدن والحضر. ويتمتعون بقوة شرائية مرتفعة نسبياً.

وحلت السعودية في المرتبة الثانية عربياً والرابعة عالمياً بتقدمها مركزاً واحداً في الترتيب العالمي. حيث ظلت محافظة على وضعها رغم الأزمة كفرصة كبيرة لشركات التجزئة كونها أكبر اقتصاد بين دول مجلس التعاون الخليجي من حيث عدد السكان الذي بلغ 28 مليون نسمة ويتمتع هؤلاء السكان بقوة شرائية مرتفعة نسبياً.

ورغم أن الإمارات حلت في المركز الثالث عربياً. وتراجعت 3 مراكز عالمياً لتحل في المركز السابع. وذلك جراء انخفاض عدد السائحين وتراجع الطلب على المنتجات الفخمة فإنها مازالت تمثل فرصاً كبيرة لشركات قطاع التجزئة. خاصة في مجالات الصحة والتجميل والإلكترونيات. نسبة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الثروة وارتفاع نسبة مستترباته من سلع التجزئة. وكون معظم سكانها في المناطق الحضرية.

أما تونس فقد حلت في المرتبة الرابعة عربياً والـ (11) عالمياً متقدمة 3 مراكز في الترتيب العالمي. تلتها مصر في المرتبة الخامسة عربياً والـ (13) عالمياً متقدمة مركزين عالمياً. ثم المغرب (15) عالمياً متقدمة بأربعة مراكز. في حين حلت الجزائر في المركز (21) عالمياً. أي تراجعت بعشرة مراكز بعد أن حلت في الترتيب (11) عالمياً في عام 2009.

المصدر: A.T. Kearney وبحوث ضمان



لتأمين عملياتكم الإيجارية عبر الحدود...

لتأمين ائتمان صادراتكم إلى جميع دول العالم...

لتأمين مصرفكم عند تعزيز خطابات الاعتماد...

لضمان استثماراتكم العربية...



المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation

سندكم للنجاح